

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية



شهادة ماستر أكاديمي  
التخصص : اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل  
الشعبة : العلوم الاقتصادية

أثر السياسة النقدية على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية

دراسة حالة الجزائر (2014-2020)

مقدمة من طرف:

✓ بوعزيز بلال

✓ بوكولة عبد الرحيم

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	نورين مولود	أستاذ محاضراً	جامعة مستغانم
مشرفا	دقيش المختار	أستاذ محاضراً	جامعة مستغانم
مناقشا	وهراني مجدوب	أستاذ محاضراً	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2022/2023

# شكر و تقدير

الحمد إلى المولى عز وجل الذي له الفضل والمنة في كل نجاح وفقنا فيه والذي علمنا ما لم نعلم ف سبحانه الله يسر لنا أعمالنا في طلب العلم وأرشدنا بنوره إلى هذا العمل المتواضع إلى من ملأ الوجود نوره فمالنا سواه و اللهم صل على سيدنا محمد ما ذكره الذاكرون وصل وسلم عليه ما غفل عن ذكره الغافلون.

ويسرنا أن نتقدم بأوفر وأبلغ معاني الشكر لكل من ساعدنا في إعداد هذه المذكرة وأخص بالذكر عائلتي والأستاذ الكريم والمشرف «دقيش مختار» على قبوله تأطيرنا ومساعدتنا في إنجاز هذا العمل المتواضع ، كما نشكر كل من كان ورائنا طيلة هذا المشوار الدراسي .

# الأهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى قرة العين، إلى من جعلت الجنة تحت قدمها، إلى التي حرمت نفسها  
وأعطتني، من نبع حنانها سقتني الحب والحنان، ربتي بلطف وعلمتني  
كل شيء،

إلى تلك المرأة العظيمة، " أمي الحنونة." "

إلى أعظم الرجال صبرا ورمز الحب والعطاء ...، إلى الذي تعب كثيرا  
من أجل

راحتي، وأفنى حياته من أجل تعليمي، وتوسم في درجات العلا و  
السمو،

إلى ذلك الرجل الكريم، " أبي العزيز." "

إلى من جمعهم معي صلة الرحم، إلى من يعيش في ظل وجودهم أملتي،  
إخوتي وأخواتي.

إلى من تحلوا بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء وسعدت برفقتهم في  
دروب الحياة الحلوة والحزينة.

## الفهرس

الصفحة	المحتوى
	الشكر ة التقدير
	الإهداء
	الفهرس
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
01	المقدمة العامة
21-06	<b>الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة النقدية و تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية</b>
06	المبحث الأول : عموميات حول تقييم الأداء المالي
06	المطلب الأول : نظرة عامة حول تقييم الأداء
08	المطلب الثاني : مفهوم تقييم الأداء المالي
09	المطلب الثالث : حول مؤشرات تقييم الأداء المالي
12	المبحث لثاني : ماهية السياسة النقدية
12	المطلب الأول: أدوات السياسة النقدية الكمية
12	المطلب الثاني : اتجاهات السياسة النقدية
13	المطلب الثالث : أهداف السياسة النقدية
16	المبحث الثالث : أدوات السياسة النقدية
16	المطلب الأول: أدوات السياسة النقدية الكمية
18	المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية الكيفية أو النوعية
19	المطلب الثالث: أدوات الرقابة المباشرة
21	خلاصة الفصل الأول :
46-23	<b>الفصل الثاني : أداء البنوك الجزائرية وعلاقتها بالسياسات الاقتصادية (2000-2019)</b>
24	المبحث الأول: الإصلاحات البنكية في الجزائر و أهم المؤشرات المعتمدة في تقييم أداء البنوك الجزائرية.
24	المطلب الأول: لمحة عن الإصلاحات البنكية في الجزائر (2000-2017)
26	المطلب الثاني: هيكل القطاع المصرفي الجزائري حاليا.
27	المطلب الثالث: أهم المؤشرات المعتمدة لتقييم أداء البنوك الجزائرية خلال 2005-2017
31	المبحث الثاني: السياسة النقدية في الجزائر خلال 2000-2019
31	المطلب الأول: عرض السياسة النقدية في الجزائر خلال 2000 - 2019:
35	المطلب الثاني: معالم السياسة النقدية في الجزائر 2000-2019

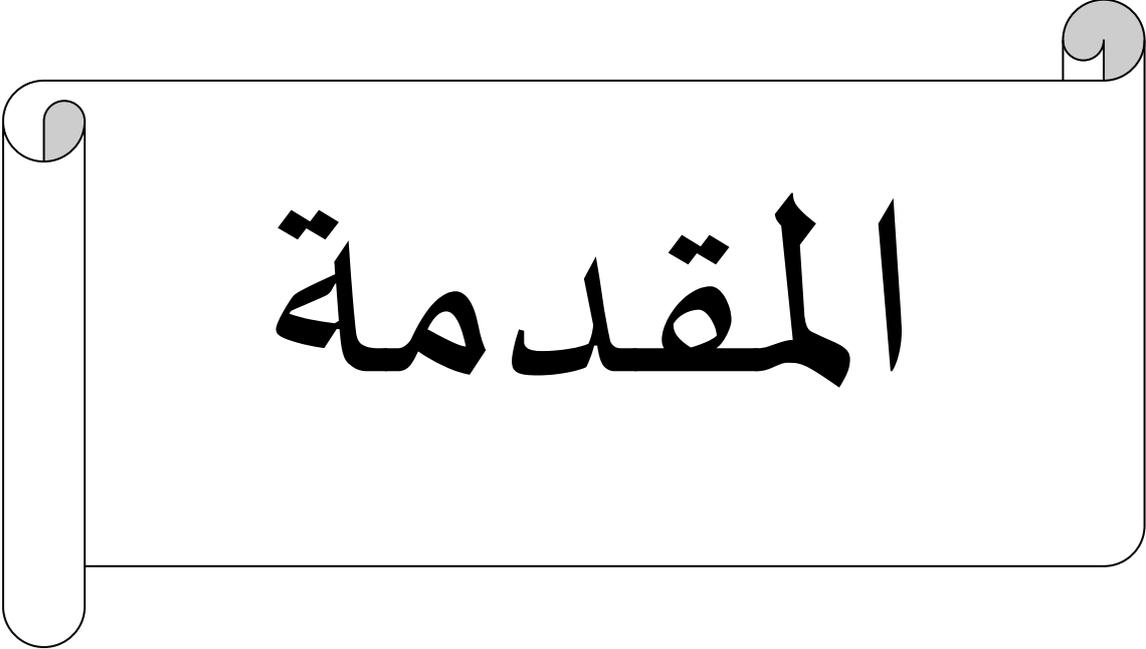
37	المطلب الثالث: علاقة مؤشرات تقييم أداء البنوك الجزائرية بالسياسة النقدية.
41	المبحث الثالث : أدوات أخرى للسياسة النقدية و تطور الوضعية النقدية و مقابلاتها (2020-2014)
41	المطلب الأول : أدوات أخرى للسياسة النقدية في الجزائر (2020-2014)
43	المطلب الثاني : تطور الوضعية النقدية في الجزائر خلال الفترة (2020-2014)
46	المطلب الثالث : تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة 2020-2014
50	خلاصة الفصل الثاني
52	خاتمة
56	المراجع

قائمة الجداول :

الصفحة	المحتوى
28	جدول رقم : (01) نسبة الملاءة في البنوك العمومية و البنوك الخاصة (2009-2005)
28	جدول (02): تطور معدل كفاية رأس المال خلال الفترة 2010-2014
36	جدول رقم (03) : تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي.
37	جدول رقم : (04): تطور العرض النقدي M2
39	الجدول رقم (05): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2014-2020)
40	الجدول رقم (06): تطور معدل احتياطي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2014-2020)
44	الجدول رقم (07) : تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 2014-2020
47	الجدول رقم (08): تطور المقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة 2014-2020

## قائمة الأشكال

الصفحة	المحتوى
29	الشكل (01): هامش الربح في القطاع المصرفي الجزائري (2009-2005)
29	الشكل رقم (02): مؤشرات الربحية خلال الفترة 2010-2014
30	الشكل رقم (03): نسب السيولة للقطاع المصرفي خلال (2011-2017)
32	الشكل (04): تطور معدل إعادة الخصم بعد 2000
33	الشكل رقم (05): تطور معدل الاحتياطي القانوني
35	الشكل رقم (06): معدل التضخم (2000-2019)
45	الشكل رقم (07): تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 2014-2020.
47	الشكل رقم (08): تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة 2014-2020



المقدمة

## مقدمة

تحتل السياسة النقدية مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية ، نظرا للدور الجوهري الذي تلعبه في التأثير على أهم المتغيرات الاقتصادية مثل البطالة ، الاستثمار و التضخم وغيرها ، ناهيك عن اعتبارها أداة لتصحيح وتقويم الوضع الاقتصادي واختلال في ميزان المدفوعات وذلك من خلال إجراءاتها و أدواتها بما يتماشى مع الظروف الاقتصادية.

ترتبط السياسة النقدية في الجزائر بالتحول الذي شهده الاقتصاد الجزائري بالانتقال من الاقتصاد المختلط و الموجه إلى اقتصاد السوق بناء على قانون النقد و القرض فأصبح للبنك المركزي سلطة وصلاحيات إدارة السياسة النقدية بشكل يحقق النمو الوطني و الاستقرار الاقتصادي .

وفي الوقت الحالي تعتبر البنوك الركيزة الأولى للاقتصاد من خلال تحقيق أهدافه نظرا لكونها تساهم في تعبئة المدخرات الكافية من مصادر الاقتصاد الوطني غير أن إمكانية البنوك التجارية على المناخ الاقتصادي السائد في البلد وطبيعة السياسات المنتهجة فبدون سياسات اقتصادية سليمة ومستقرة لا يمكن تحقيق أداء جيد للبنوك التجارية، وبذلك تفقد إمكانية دعم البنوك لتجارية لعملية التنمية الاقتصادية.

وعلى غرار جميع البنوك التجارية الجزائرية تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال الاستثمارات الكبرى من مدخراتها منتهجة سياسة نقدية التي تعتبر جزء لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية من أجل تحقيق أداء جيد للبنوك التجارية لذا تقوم البنوك التجارية الجزائرية بعمليات تمكنها من الوصول إلى واقع الأداء ومعرفة موقعه ضمن الهيكل البنكي و الدولي و الإقليمي في هذا الإطار ويجعلها تقوم بعمليات التقييم لأدائها المالي .

إشكالية الدراسة : من هذا السياق يمكن أن ندرج إشكالية دراستنا هذه كما يلي

كيف تؤثر السياسة النقدية على الأداء المالي للبنوك التجارية ؟ .

و للإجابة عن التساؤل الرئيسي لابد من البحث و الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية :

1. ما المقصود بالسياسة النقدية ، وما هي أهم أهدافها ، و أدواتها ؟ .
2. كيف يتم استخدام أدوات السياسة النقدية بغرض تحقيق الأداء المالي من خلال الفترة (2014-2020) ؟ .
3. كيف يؤثر سعر إعادة الخصم على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية ؟ .
4. كيف يؤثر معدل الاحتياطي القانوني على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية ؟ .
5. كيف يؤثر معدل التضخم على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية ؟ .
6. هل السياسة النقدية المنتهجة في الجزائر خلال الفترة ( 2014 / 2020 ) فعالة في تحقيق الأداء المالي ؟ .

بناء فرضيات الدراسة :

على ضوء العرض السابق ، وللإجابة عن التساؤلات المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات التالية :

1- لجأت الدولة إلى استخدام أدوات السياسة النقدية التقليدية وغير التقليدية بغرض تحقيق أعلى أداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية في الفترة الممتدة (2014-2020);

2- حققت أدوات السياسة النقدية أهدافها في الوصول إلى أداء جيد للبنوك التجارية الجزائرية في الفترة الممتدة (2014-2020);

3 - يكون لسياسة إعادة الخصم تأثيراً إيجابياً في البنوك التجارية الجزائرية لأنها تعكس سياسة البنك المركزي ونظرتة إلى الأوضاع النقدية والاقتصادية والائتمانية في البلد وكذلك موقف البنك المركزي من السياسة الائتمانية ;

4 - يؤثر الاحتياطي القانوني على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية تأثيراً إيجابياً لأنه يغبر على نسبة الودائع المحتفظ بها من البنوك التجارية لدى البنك المركزي إذ يقوم البنك المركزي بتغيير هذه النسبة بالزيادة و النقصان تبعاً للأوضاع الاقتصادية السائدة ، و تغير هذه النسبة يغير بدوره من قدرة البنك التجاري على منح الائتمان المصرفي;

5- عند ارتفاع مستويات التضخم سيؤدي إلى تفضيل أساليب الاستثمار الأخرى كسواء السلع و الموجودات دون الاستثمار من خلال تقديم الإيداعات للبنوك التجارية بوصفه هدف للمحافظة على قيمة ما بحوزتهم من رؤوس أموال ، و بالتالي فإن البيئة الاقتصادية عندما تتضمن مستويات مرتفعة من التضخم .  
الغرض من الدراسة :

✓ الغرض الأساسي من الدراسة هو الإجابة عن الإشكالية المطروحة المتمثلة في معرفة كيف تؤثر السياسة النقدية على الأداء المالي للبنوك التجارية .

✓ التعرف على السياسة النقدية التي اتبعتها السلطة النقدية في الجزائر الفترة (2014-2020) في تحقيق الأداء المالي .

✓ معرفة مراحل تطور السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2014 - 2020).

#### 5- أهمية الدراسة:

تقييم واقع الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة (2014-2020) .

التعرف على إجراءات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2014-2020).

تحليل دور السياسة النقدية المطبقة في الجزائر وتقييمها خلال الفترة (2014-2020) .

أهمية أداء البنوك التجارية وأثرها على أداء الاقتصاد المحلي و العالمي ككل ،ومن هنا وجب الاهتمام بمجموعة المؤثرات التي يمكن لها أن تؤثر على أداء البنوك التجارية ومن بينها السياسة النقدية .

## 6- أسباب اختيار الموضوع :

وهناك أسباب شخصية و أخرى موضوعية أدت بنا إلى اختيار هذه الدراسة وهي :

## 1- أسباب شخصية :

- جاء اختيار الموضوع بحكم التخصص المدروس اقتصاد نقدي و بنكي.
- الميول الشخصي للمواضيع التي علاقة بالأعمال المصرفية و السياسة النقدية .

## 2- الأسباب الموضوعية :

حدائة الموضوع إذ تعتبر السياسة النقدية موضوعا متجددا وذلك نتيجة لظهور أدوات حديثة للسياسة النقدية إضافة إلى كون الجهة المتخصصة بتنفيذ السياسة النقدية و الرقابة عليها تشهد ظهور إصلاحات جديدة تواكب العولمة الاقتصادية و التفتح على العالم حيث أن وظائف البنك المركزي في تطور مستمر وهذا ما يعني تحديث أدوات وأساليب السياسة النقدية بشكل مستمر أيضا زيادة اهتمام العالمي بأداء البنوك التجارية كثرة الأزمات المالية التي يشهدها العالم في الآونة الأخيرة ، وتأثيرها على أداء البنوك التجارية.

## 7- حدود الدراسة :

تحدد دراستنا للموضوع من خلال جانبين فالجانب المكاني يتمثل في إسقاط حالة الجزائر من حيث السياسة النقدية المطبقة فيها - أما الإطار الزمني فالباحث أخذ بعين الاعتبار التركيز على الإحصائيات الجديدة .

## 8- المنهج المتبع :

بما أن الموضوع يهدف إلى توضيح أثر السياسة النقدية على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية وباعتبار أن البحث العلمي مهما كانت درجته يجب أن تعتمد على المنهج يمكن الباحث من تحقيق أهداف الدراسة استعنا بالمنهج الوصفي أسلوب دراسة حالة وذلك من خلال دراسة واقع السياسة النقدية في الجزائر وتقييم قدرتها على تحقيق أهدافها خلال فترة الدراسة .

## 9- الدراسات السابقة :

✓ رقية غزال ، أثر السياسات الاقتصادية على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية مذكرة لاستكمال شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي (2014-2015) .

✓ دراسة بشرى عبد الباري أحمد ، تقدير أثر السياستين النقدية و المالية في أداء المعارف التجارية الأردنية ، مجلة العلوم الإدارية و الاقتصادية ، جامعة الكويت ، المجلد 3 العدد 2 ، 2013 .

## 10 - هيكل الدراسة

حتى تتمكن من الإلمام بالموضوع و الإحاطة بكل جوانبه يتم تقسيم البحث إلى فصلين يحتوي كل من

الفصلين على ثلاث مباحث :

**الفصل الأول :**

تناول الفصل الجانب النظري للتقييم الأداء المالي من جهة و الأسس النظرية للسياسة النقدية، حيث قمنا بتقسيم إل ثلاث مباحث، المبحث الأول يتفرع إلى ثلاث مطالب، المطلب الأول نظرة عامة حول تقييم الأداء، و المطلب الثاني مفهوم تقييم الأداء المالي، و المطلب الثالث حول مؤشرات تقييم الأداء المالي، أما المبحث الثاني فهو يتطرق إلى ما هية السياسة النقدية فقد قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مطالب فالأول يتناول تعريف السياسة النقدية، و المطلب الثاني اتجاهات السياسة النقدية و المطلب الثالث أهداف السياسة النقدية أما المبحث الثالث تمحور حول أدوات السياسة النقدية .

**الفصل الثاني :**

يتمحور هذا الفصل حول أثر السياسة النقدية على الأداء المالي للبنوك التجارية ، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، يحتوي المبحث الأول على أثر السياسة النقدية على أداء البنوك التجارية نظريا وهو ينقسم إلى مطلبين الأول تتحدث من خلاله عن اثر الوسائل الكمية على أداء البنوك التجارية و المطلب الثاني أثر الوسائل النوعية على أداء البنوك التجارية و أما المبحث الثاني فهو يتناول عرض السياسة النقدية في الجزائر للفترة المدروسة 2014-2020 وقسمناه إلى ثلاث مطالب فالأول حول الإصلاحات و التعديلات خلال الفترة المدروسة (2014-2020) أما لمطلب الثاني تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر للفترة المدروسة أما المطلب الثالث لتطوير معالم السياسة النقدية خلال الفترة (2014-2020) .

# الفصل الأول

## المبحث الأول: عموميات حول تقييم الأداء المالي

يحتل التقييم الأداء المالي أهمية كبيرة للمؤسسات خاصة في الفترة الحالية نظرا لما يشهده العال من تغيرات متسارعة وإفلاس العديد من المؤسسات الكبرى ويهدف التقييم في البنوك القياس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لديها يختلف تقييم الأداء من بنك على آخر حسب العرض من تقييم ونوعية المستفيدين منه حيث يركز مودعين على السيولة و المساهمون على الربحية وهذا ما يجعله يزداد أهمية

### المطلب الأول: نظرة عامة حول تقييم الأداء

#### 1- مفهوم الأداء:

يعتبر الأداء من المفاهيم المهمة في المنظمات الحديثة، من خلال اهتمام الباحثين و الممارسين به على حد سواء وأغلب التعاريف المتعلقة بمصطلح الأداء تتضمن إما أبعاد بشرية أو تنظيمية لذا ظهرت عدة تعاريف نذكر منها " هو أي نشاط أو سلوك يؤدي إلى نتيجة، وخاصة السلوك الذي يغير المحيط بأي شكل من الأشكال"<sup>1</sup>.

وفي تعريف آخر " محصلة الجهد المبذول من فرد أو جماعة بمساعدة آلة أو بدونها خلال زمن محدد<sup>2</sup> ومن بين التعاريف السابقة يمكن اعتبارها تعريف الأداء بصفة عامة على أنه يجمع بين الفعالية و الكفاءة للوصول إلى الأهداف المحددة.

#### 2- مفهوم تقييم الأداء:

يتميز موضوع الأداء باهتمام واسع من الباحثين في مجالات الدراسة العلمية و الاقتصادية منها و الإدارية و المحاسبة و المالية و المصرفية كذلك، لارتباطه بجوانب مهمة من حياة المنظمات والمؤسسات والوحدات الاقتصادية على اختلاف أنواعها و على الرغم من تطابق النظرة العامة لعملية تقييم الأداء وردت عدة تعاريف مختلفة لعملية تقييم الأداء نذكر منها:

فقد جاء في تعريف تقييم الأداء على أنه معرفة مدى تحقيق الأهداف المسطرة للوحدة وكيفية استخدام الموارد وحساب التكاليف.<sup>3</sup>

وفي تعريف آخر جميع العمليات و الدراسات التي ترمي إلى تحديد مستوى العلاقة التي تربط بين الموارد المتاحة وكفاءة استخدامها من قبل الوحدة الاقتصادية مع دراسة العلاقة المذكورة خلال فترات زمنية محددة عن طريق إجراء المقارنات بين المستهدف و المحقق من الأهداف بالاستناد إلى مقاييس ومعايير محددة<sup>4</sup>.

و أيضا هو إصدار حكم على مدى تحقيق الأهداف المنشودة على النحو الذي تحدده تلك الأهداف بغرض التحسن و التعديل و التقدير<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - بالكبير بومدين، دراسات ميدانية في إدارة الأعمال، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن 2013 ص 23.

<sup>2</sup> - بلال خلف السكارنة، التخطيط الاستراتيجي، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان - الأردن، 2010، ص 317.

<sup>3</sup> - إبراهيم محمد المحاسنة، إدارة وتقييم الأداء الوظيفي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 105.

<sup>4</sup> - عبد المحسن توفيق تقييم الأداء دار النهضة العربية، مطبعة الإخوة الأشقاء للطباعة، مصر، 1998، ص3.

ومن بين التعاريف السابقة يمكن استخلاص تعريف تقييم الأداء على انه مجموعة الإجراءات و النسب التي تستخدم في تحديد قيمة مدى تحقيق الأهداف التي أقيمت الوحدة الاقتصادية من اجلها .

### 3- أنواع تقييم الأداء : هناك عدة أنواع الأداء منها:<sup>2</sup>

#### 1- تقييم الأداء المخطط:

تقييم أداء الوحدات الاقتصادية من خلال مدى تحقيقها للأهداف المخطط وذلك عن طريق مقارنة مؤشرات الأداء المخطط مع المؤشرات الفعلية وفقا لفترات زمنية محددة تظهر هذه المقارنة في مدى تطور الحاصل في الأداء الفعلي لأنشطة الوحدة الاقتصادية وتوضيح الانحرافات و الأخطاء التي حدثت في عملية التنفيذ مع تفسير المسببات و المعالجات اللازمة لها .

#### 2- تقييم الأداء الفعلي:

يراد بها تقييم كفاءة الموارد المناخية المادية منها و البشرية مقارنة الأرقام الفعلية مع بعضها لأجل التعرف على الاختلالات التي تحدث وتأثير درجة مستوى الأداء في توظيف هذه الموارد مقارنة المؤشرات مع الأرقام الفعلية للسنوات السابقة في الوحدة الاقتصادية ، إضافة إلى مقارنتها مع ما حققته الوحدات المماثلة مع نتائج خلال السنة المالية المعينة .

#### 3- تقييم الأداء العام

ويقصد بهذا النوع من تقييم الأداء شمول كل جوانب النشاط في الوحدة الاقتصادية وباستخدام جميع المؤشرات المخططة و الفعلية في عملية التقييم و القياس و التمييز بين أهمية نشاط وآخر عن طريق إعطاء أوزان لأنشطة الوحدة وكل وزن يشير إلى مستوى إلامرورية لكل نوع من أنواع النشاط .

#### 4- أهمية تقييم الأداء في البنوك التجارية :

تبرز أهمية تقييم الأداء المالي فيما يلي:<sup>3</sup>

- يبين تقيين الأداء في البنوك التجارية قدرة المصرف على تنفيذ ما خطط له من أهداف من خلال مقارنة النتائج المحققة منع المستهدف منها و الكشف عن الانحرافات واقتراح المعالجات اللازمة لها مما يعزز أداء البنوك التجارية بمواصلة البقاء و الاستمرار في العمل.
- يساعد في الكشف عن التطور الذي حققه البنك التجاري في مسيرته نحو الأفضل أو السوء وذلك عن طريق نتائج أداء الفعلي زمانيا في البنك من مدة إلى أخرى ومكانيا للبنوك المماثلة الأخرى.
- تساعد في الإفصاح عن درجة المواءمة و الانسجام بين الأهداف و الاستراتيجيات المعتمدة و علاقاتها بالبيئة التنافسية للبنوك التجارية.

1 - معتصم فضل عبد الرحيم عبد الحميد، وفتح الرحمان الحسن منصور، بطاقة الأداء المتوازن ودورها في تقييم الأداء بالصدوق القومي للمعاشات، مجلة العلوم الاقتصادية المملكة العربية السعودية، المجلد 16، عدد 2، 2015، ص69.

2- نصر حمود مزنان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص 27-28، 2009

3- محمد عبد الوهاب العزاوي، نظام تقويم أداء المصارف التجارية باستخدام بطاقة الدرجات المتوازنة، مجلة الرشيد المصرفي، العدد 5، 2002، ص

- يقدم تقييم الأداء صورة شاملة لمختلف المستويات الإدارية عن أداء البنك التجاري وتحديد دوره في الاقتصاد الوطني، و آليات تعزيزه.
  - يوضح تقييم الأداء كفاءة تخصيص و استخدام الموارد المتاحة للبنك التجاري .
  - يوفر تقييم الأداء المالي للبنك معلومات لمختلف المستويات الإدارية بالبنك وهو ما يتيح لهم استخدامها لأغراض التخطيط ، الرقابة واتخاذ القرارات استنادا لأسس عملية وموضوعية كما يتيح لأطراف الخارجية المتعاملة مع البنك إمكانية الاستفادة من هذه المعلومات.
  - يمكن المستثمرين من متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة وطبيعته بالإضافة إلى متابعة الظروف الاقتصادية و المالية المحيطة ومعرفة مدى تأثير مؤشرات الأداء المالي من ربحية وسيولة ونشاط.<sup>1</sup>
- أهداف تقييم الأداء في البنوك التجارية :

تهدف عملية تقييم الأداء بمجموعة من الأهداف وهي كما يلي :<sup>2</sup>

تعد وسيلة يمكن أن تساعد البنك في تحسين استخدام الأمتل للموارد المتاحة ، وتحقيق أقصى عائد ممكن وبأقل تكلفة ممكنة

تعتبر وسيلة تساعد البنوك في التقليل من درجة المخاطرة واختيار البديل المناسب من بين عدة بدائل مختلفة فكلما كانت الأموال المستثمرة كبيرة كلما كان عنصر المخاطرة أكبر وكلما كانت الموارد المستثمرة قليلة كلما كانت عنصر المخاطرة قليل

تحديد مسؤولية كل مركز للوحدة الاقتصادية عن مواطن الخلل و الضعف في النشاط الذي يضطلع به وذلك من خلال قياس إنتاجية كل قسم من أقسام العملية الإنتاجية

#### المطلب الثاني : مفهوم تقييم الأداء المالي

يحتل تقييم الأداء المالي أهمية كبيرة حيث ركزت عليه الكثير من الدراسات و الأبحاث المحاسبية و الإدارية ونتيجة لذلك قدمت العديد من تعاريف منها" هو عبارة عن تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد المالية ومدى قدرة إدارة البنك على إشباع منافع ورغبات أطراف مختلفة .

وفي تعريف آخر يعتبر تقييم الأداء المالي قياس النتائج المحققة في ضوء معايير محددة سابقا تقدم إجراءات ووسائل طرق القياس التعرف الوحيد لتحديدها يمكن قياسه ومن ثم فهي تكشف عن أهميتها للإدارة.<sup>3</sup> وأيضا يعد تقييم الأداء المالي أحد العناصر الأساسية للعملية الإدارية حيث يوفر للإدارة معلومات و بيانات تستخدم في قياس مدى تحقيق أهداف البنك و التعرف على اتجاهات الأداء فيها ولهذا يوفر أساس في تحديد مسيرة البنك.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - آسيا جنوحات ، باسمين لعلاية ، فعالة الحكومة في تحسين أداء المؤسسة وأثرها على الإفصاح المحاسبي ، الملتقي الدولي حول الحكومة في تحسين أداء المؤسسات ، جامعة الوادي ، ص 16.

<sup>2</sup> - مجيد جعفر الكرخي، تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية، دار المناهج، عمان، 2008، ص 32.

<sup>3</sup> - السعيد فرحات جمعة الأداء المالي للمنظمات الأعمال، دار المريح للنشر، المملكة العربية السعودية 2009، ص 38.

<sup>4</sup> - حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الطبعة الثانية، دار الوراق للنشر والتوزيع، 2011، ص 4 .

ومن التعاريف السابقة يمكن تعريف تقييم الأداء هو آلية تمكن من فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المتاحة للبنك بأحسن صورة أي خفض التكاليف ورفع العوائد .

### المطلب الثالث: حول مؤشرات تقييم الأداء المالي

تعد النسب أو المؤشرات المالية واحدة من أفضل الأسس التي تدخل في عملية تقييم أداء المصارف ذلك أن نجاحها يعتمد بدرجة واسعة على دقة وسلامة تلك المؤشرات وقدراتها على تقييم الأداء على نحو سليم كذلك تستخدم من قبل الإدارة لتحليل القوائم المالية من أجل التعرف على سلامة التنظيم المالي وربحية المؤسسات فضلا عن ذلك فإن استخدام تلك النسب في عملية التحليل المالي يعد وسيلة أو أداة مهمة لمساعدة إدارة المصارف على المعرفة المسبقة لموقف السيولة لديه وموقف الأموال المتوفرة للتوظيف<sup>1</sup>.

ومن المعلوم أن هناك عدد كبير من المؤشرات المالية لتقييم الأداء المالي للبنوك ومن أهمها ما يلي :

#### 1- مؤشرات قياس الربحية

على اعتبار أن الربحية هي الغاية التي يسعى إلى تحقيقها البنك التجاري فهناك من المعايير التي يمكن الاستناد إليها في قياسها وستركز في هذا الإطار على أهم المعايير المعتمدة في البنوك التجارية كما يلي :

##### 1-1- معدل العائد على حق الملكية (نموذج دبونت)

إن هذا المعدل يوضح ما درته الأموال الخاصة خلال السنة المالية من العوائد، ويقصد بحقوق الملكية ما قدمه مالكي البنك لتمويل أصوله أي الأموال الخاصة، ويعبر عن المعدل بالنسبة التالية:<sup>2</sup>

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{النتيجة السنوية}}{\text{الصافية حقوق الملكية}}$$

كلما كانت النتيجة الصافية موجبة وكبيرة كلما ارتفع العائد وتمكن البنك من توزيع المزيد من الأرباح على المساهمين وزيادة الأرباح.

##### 1-2- معدل العائد على الموجودات:<sup>3</sup>

تقيس هذه النسبة صافي الدخل الذي يحصل عليه المساهمون في البنك من استثماراتهم لأموالهم ويعتمد إلى حد كبير على مقدار الأرباح التي تتحقق من هذه الموجودات ويسمى أيضا بالعائد على الاستثمار لأنه المقياس لربحية كافة الاستثمارات البنك القصيرة والطويلة الأجل، وإن ارتفاع هذه النسبة يدل على كفاءة سياسات الإدارة التشغيلية والاستثمارية، ويعبر عن معدل نسبة العائد على الاستثمار بالنسبة التالية:

$$\text{معدل العائد على الموجودات} = \frac{\text{النتيجة السنوية الصافية}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

#### 1-3- هامش الربح<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - أحمد عباس حسين، مرجع ذكر سابقا، ص 167.

<sup>2</sup> - رابح عبد الحق، دبابش عبد الملك، دور البنوك الأجنبية في تمويل الاقتصاد وتقييم أدائها من حيث العائد والمخاطرة، طبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2014، ص 98..

<sup>3</sup> - علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف مرجع سبق ذكره، ص 81.

<sup>4</sup> - نصر حمود ميزان فهد أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، مرجع سبق ذكره، ص 58..

تقيس هذه النسبة العائد الصافي من الفوائد التي حققها الموجودات للبنك، وزيادتها تعني زيادة قدرة الموجودات على توليد الأرباح أو هامش ربح البنك التجاري، وبالعكس. ويقاس معدل هامش الربح بالنسبة.

نسبة هامش الربح - الفوائد المحصلة - الفوائد المدفوعة

### 1- مؤشرات السيولة

من أهم النسب الأساسية لقياس السيولة هي:<sup>1</sup>

#### 1-2- الرصيد النقدي:

تشير هذه النسبة إلى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية المترتبة عليه والواجبة الدفع في مواعيدها المحددة من النقدية المتوفرة في الصندوق ولدى البنك المركزي وأيضا لدى البنوك الأخرى، عليه ينبغي تجنب الإفراط في الارتفاع في هذه النسبة أو انخفاضها لأنها إذا ارتفعت سوف ينعكس سلبا على العوائد البنكية وذلك لعدم استغلال تلك الأموال في استثمارات يمكن أن تدر ربحا على البنك أما انخفاضها فيعرض المصرف إلى مشاكل كبيرة، أي هناك علاقة طردية بين نسبة الرصيد النقدي والسيولة، وتقاس بتطبيق المعادلة التالية:

نسبة الرصيد النقدي = [(النقد في الصندوق النقد في البنك المركزي + أرصدة لدى البنوك) إجمالي الودائع] \* 100%

#### 2-2- نسبة الاحتياطي القانوني:

تعد هذه النسبة من الأدوات المهمة التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير في حجم الائتمان الممنوح، وان ارتفاعها يعني ارتفاع قدرة البنك التجاري على الوفاء بالتزاماته المالية في الأوقات الاعتيادية ويحتفظ بنسبة (5%) لدى البنوك على شكل نقد والغرض منها السيطرة على السيولة المعروضة للتداول وتقاس بتطبيق المعادلة التالية:

نسبة الاحتياطي القانوني = (الرصيد النقدي لدى البنك المركزي / إجمالي الودائع) 100%

#### 3-2- نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع:

تقيس هذه النسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات، تعني زيادتها أن هناك أرصدة نقدية غير عاملة مما يقلل العائد النهائي للبنك، ونقص تلك النسبة عن معدلاتها يعني مواجهة البنك لأخطار عدة مثل السحب المفاجئ وخطر التمويل وغيرها من الأخطار. وتقاس هذه النسبة بتطبيق المعادلة التالية:

نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات = [النقدية المستحق على البنك) إجمالي الموجودات] "100%

#### 3- مؤشرات توظيف الأموال:

ومن أهم المؤشرات التي تقيس كفاءة البنك التجاري في توظيف الأموال المتاحة ما يأتي:<sup>2</sup>

#### 1-3- معدل استثمار الودائع:

<sup>1</sup> - علاء فرحان طالب إيمان شيجان المشهداني الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، مرجع سبق ذكره، ص ص 85.

<sup>2</sup> - صلاح الدين حسن السبسي الإدارة للمصارف التجارية والفلسفة العمل المصرفي المعاصر، الطبعة الأولى، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت، 1997، ص 257.

يقيس هذا المعدل مدى توظيف الودائع في البنك التجاري، ويفيد هذا الحكم على طبيعة السياسة البنك فيما إذا كانت توسعية أم انكماشية، ويقاس هذا المعدل بالمعادلة التالية:

$$\text{معدل استثمار الودائع} = (\text{إجمالي الاستثمارات} / \text{إجمالي الودائع}) \times 100\%$$

### 2-3- نسبة إجمالي القروض إلى الودائع :

تعد هذه النسبة من المؤشرات الرئيسية لقياس قدرة البنك التجاري على توظيف الأموال، وهي زيادة النسبة تعني زيادة قدرة البنك التجاري على توظيف الأموال، وتقاس معدل هذه النسبة بالمعادلة التالية :

$$\text{نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع} = (\text{إجمالي القروض} / \text{إجمالي الودائع}) \times 100\%$$

### 3-3- نسبة إجمالي الإيرادات إلى الاستثمارات :

تبين هذه النسبة كفاءة البنك في الاستثمار، وكلما ارتفعت هذه النسبة ارتفعت معها حصيللة الإيرادات التي يحصل عليها البنك من الاستثمارات المختلفة. ويقاس معدل هذه النسبة بالمعادلة التالية:

$$\text{نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات} = (\text{إجمالي الإيرادات} / \text{إجمالي الاستثمارات}) \times 100\%$$

### 4-3- نسبة إجمالي الإيرادات إلى الموجودات :

يوضح هذا المعدل كفاءة البنك التجاري في تشغيل الموارد المتاحة، وكفاءته في تشغيل الإمكانيات البشرية والمادية الأخرى في أداء الخدمات البنكية كافة التي يتمثل عائدتها أو جزء كبير منها في العمولات والفوائد المحققة. وكلما زاد هذا المعدل كان ذلك دليلاً على الاستغلال السليم لتلك الموجودات، ويقاس هذا المعدل بالمعادلة التالية:

$$\text{نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات} = (\text{إجمالي الإيرادات} / \text{إجمالي الموجودات}) \times 100\%$$

## المبحث لثاني : ماهية السياسة النقدية

تعمل السياسة النقدية على تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية و القضاء على البطالة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات و المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار و للوقوف على ذلك نتناول مفهوم السياسة النقدية ، أهدافها و أدواتها

## المطلب الأول : مفهوم السياسة النقدية

يمكن تعريفها بأنها مجموعة الوسائل والأدوات والإجراءات التي تلجأ إليها السلطات النقدية أو تستخدمها في الرقابة و التأثير على النقود بما في ذلك<sup>1</sup>:

✓ النقود الائتمانية من حيث حجم ونوعية الائتمان الممنوح

✓ النقود القانونية من حيث كمية ومعدل النقود في الأسواق

كما تعرف بأنها مجموعة القواعد و الوسائل و الأساليب و الإجراءات و التدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير أو التحكم في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهدافه الاقتصادية معينة من خلال فترة زمنية<sup>2</sup>.

وهناك من عرفها بأنها مجموعة الإجراءات التي تتخذ من قبل الحكومة و البنك المركزي و الخزينة بقصد التأثير على مقدار توفير و استعمال النقود و الائتمان وكذلك الاقتراض الحكومي (حجم وتركيب الدين الحكومي) وتهدف هذه الإجراءات ليس التأثير على عرض النقد فحسب بل تشمل السياسة الافتراضية للقطاع الحكومي وما تخلقه من انعكاسات واضحة على عرض النقد<sup>3</sup> ومن خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل للسياسة النقدية بأنها مجموعة الإجراءات و التدابير التي تسمح للسياسة النقدية متمثلة في البنك المركزي بالتدخل باستخدام كل آلياته النقدية قصد التأثير على حجم الائتمان سواء في إطار توسعي أو تقييدي لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية .

## المطلب الثاني : اتجاهات السياسة النقدية

تنقسم اتجاهات السياسة النقدية حسب علماء المالية العامة و الدارسين الاقتصاديين من أجل السيطرة على عرض النقود وإدارة حجم الائتمان الممنوح إلى:

### السياسة النقدية ذات الاتجاه التقييدي ( الاتجاه الانكماشية )

وتنفذ هذه السياسة عن طريق رفع سعر الفائدة وتقييد الائتمان وتشجيع المواطن على الادخار وبالتالي تقليص كمية النقود المتداولة في السوق وعدم المطالبة بزيادة الأجور إلا أن هذه السياسة قد تضر بالاقتصاد الوطني ، إذا لم تكن مدروسة بما فيه الكفاية ذلك لأن هذه السياسة قد تزيد من عبأ دين المشاريع و الشركات و التي قد تجد نفسها غير قادرة على المنافسة في الأسواق الخارجية ، نتيجة الارتفاع تكاليف الإنتاج

<sup>1</sup> - محب خلة توفيق ، الاقتصاد النقدي و المصري في دراسة تحليلية للمؤسسات و نظريات ، الطبعة الأولى ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2015 ص 347.

<sup>2</sup> - السيد متولي عبد القادر ، اقتصاديات النقود و البنوك ، الطبعة الأولى ، دار الفكر عمان ، 2010 الصفحة 130.

<sup>3</sup> - طاهر فاضل البياتي وميرال روي سمارة ، النقود و البنوك و المتغيرات لاقتصادية المعاصرة ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر 2013 ص 240-241 .

### السياسة النقدية ذات الاتجاه التوسعي (الاتجاه التضخمي)

عكس الحالة الأولى وبموجبها يقوم البنك المركزي بزيادة عرض النقود بنسبة أكبر من الكمية المعروضة من السلع ، بهدف زيادة حجم وسائل الدفع و تسريع وتيرة النشاط الاقتصادي حتى ولو أدى ذلك إلى معدل تضخمي مقبول وزيادة في الأسعار إلا أن إتباع هذه السياسة يؤدي إلى زيادة الطلب الاستثماري وتحقيق التشغيل الكامل ومن الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي لتنفيذ هذه السياسة تخفيض سعر الفائدة بهدف تشجيع الائتمان .

### السياسة النقدية ذات الاتجاه المختلط (المرن)

يتفق أكثر علماء المالية العامة على أن هذه السياسة تناسب البلدان النامية التي تعتمد في الغالب على الزراعة الموسمية ، أو على تصدير المواد الأولية إلى الخارج (أي الدول أحادية الموارد) في هذه الحالة يتبع البنك المركزي سياسة مرنة بحيث يزيد حجم وسائل الدفع (النقود) في مرحلة بدء الزراعة ، وتمويل زراعة المحاصيل ، ويقلل من حجم وسائل الدفع في مرحلة بيع المحاصيل في محاولة منه في حصر آثار التضخم<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية

لتحقيق أهداف السياسة النقدية لابد من إستراتيجية يتبعها البنك المركزي ، ولقد اتبع عدة استراتيجيات قيمة كالقروض التجارية مبدأ احتياطات أسعار الفائدة ، ثم ظهرت بعد ذلك عدة استراتيجيات حديثة للسياسة النقدية .

### أولاً: الأهداف الأولية:

تمثل الأهداف الأولية حلقة البداية الإستراتيجية للسياسة النقدية وهي متغيرات يحاول البنك المركزي أن يتحكم فيها بالتأثير على الأهداف الأولية ما هي إلا صلة تربط بين أدوات السياسة النقدية و الأهداف الوسيطة

### 1- مجاميع الاحتياطي النقدي:

تتضمن هذه المجمعات القاعدة النقدية احتياطات الودائع الخاصة و الاحتياطات غير مقترضة حيث تتكون القاعدة النقدية النقود المتداولة لدى الجمهور هذه التي تحوي الأوراق النقدية النقود المساعدة ونقود الودائع ، كما تتكون القاعدة النقدية من الاحتياطات المصرفية التي تتضمن ودائع البنوك لدى البنك المركزي الاحتياطات الإجبارية و الإضافية وكذا النقود الموجودة في خزائن البنوك أما الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات الإجبارية لدى البنك المركزي الودائع في البنوك الأخرى أما الاحتياطات غير المقترضة فتساوي الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات المقترضة<sup>2</sup>.

### 2- ظروف سوق النقد:

<sup>1</sup> - حسين بني هاني ، اقتصاديات النقود و البنوك ، المبادئ و أساسيات ، دار و مكتبة الكندي للنشر و التوزيع عمان 2002 ، الصفحة 153 - 154 .  
<sup>2</sup> - بني فتيحة ، السياسة النقدية و النمو الاقتصادي - دراسة نظرية - مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و علوم التجارة ، جامعة بومرداس 2008-2009 ص 103 .

وهي المجموعة الثانية من الأهداف الأولية التي تسمى ضبط سوق النقد وتحتوي على الاحتياطات الحرة ومعدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد إلا يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية ويعني بشكل عام قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى وسعر فائدة الأرصدة البنكية هو سعر الفائدة على لأرصدة المقترضة لمدة قصيرة بين البنوك.<sup>1</sup>

ثانياً :

الهدف الوسطي عبارة متغير يمكن للسلطة النقدية أن تمارس تأثيرها بشكل مباشر وسريع بواسطة أدواتها الخاصة، تتمثل الأهداف الوسيطة بتغيرات نقدية كلية (M1) و (M2) وسعر الفائدة و أسعار الصرف

1- سعر الفائدة كهدف وسيط :

تعرف الفائدة على أنها السعر النقدي لاستخدام الأموال القابلة للإقراض، وترجع أهميتها في النشاط الاقتصادي إلى قرون غابرة، تزايدت أهميتها في العصر الحديث وقد تبينت البنوك المركزية أسعار الفائدة كأهداف وسيطية للسياسة النقدية عند انتهاء الحرب العالمية الثانية يتوجب على السلطات النقدية أن تراقب مستويات أسعار الفائدة و أن تبقى تغيرات هذه الأسعار ضمن هوامش غير واسعة وحول مستويات وسيطية تقابل التوازن في الأسواق، هذا التوازن يقود بالإعلان عن أهمية معينة في أسعار الفائدة في الأجل الطويل أعلى مبدئياً في الأجل القصير.<sup>2</sup>

2- سعر الصرف

يعتبر سعر الصرف النقد المؤشر نموذجياً لمعرفة الأوضاع الاقتصادية لبلد ما وذلك للحفاظ على استقراره عند مستوى قريب من مستوى تكافؤ القدرات الشرائية كما أن التدخل المقصود الهادف إلى رفع سعر الصرف النقد تجاه العملات الأخرى قد يكون عاملاً لتخفيض التضخم فرفع سعر الصرف يؤدي إلى تخفيض الأسعار عن الاستيراد ويرفع من القدرة الشرائية للعملة لسياسة النقد وهذا يتطابق مع الهدف النهائي<sup>3</sup>.

ثالثاً: الأهداف النهائية

تعتبر الأهداف الأولية الوسيطة في الإستراتيجية الحديثة للسياسة النقدية أدوات مساعدة لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدي وتعرف هذه الأهداف باختصار بالمرجع السحري تسعى كل دولة إلى تلافي التضخم واحتواءه تحركات الأسعار إلى أدنى مستوى لها ومن ثم تحقيق الاستقرار النقدي و الاقتصادي .

<sup>1</sup> - وجدي جميلة ، السياسة النقدية و سياسة الاستهداف التضخم - دراسة قياسية مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و علوم التجارية جامعة تلمسان 2015-2016 ص22 .

<sup>2</sup> - حمدي عبد العظيم ، السياسات المالية و النقدية دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي و الفكر الإسلامي ، الطبعة الأولى ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، 1982 ، ص 323 .

<sup>3</sup> -وسام ملاك النقود و السياسات النقدية و الداخلية ، دار المهمل البناني ، بيروت ، 2000 ، ص 197 .

## 2- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة

ويتم ذلك عن طريق قيام البنك المركزي بتكيف سعر إعادة الخصم، وبالتالي تقليل حجم الائتمان و الطلب المحلي على السلع و الخدمات الأمر الذي يخفض من حدة ارتفاع المستوى العام للأسعار داخل الدولة وبالتالي يؤدي إلى تشجيع الصادرات وتقليل الإقبال على شراء السلع الأجنبية نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة وهو ما يساهم في تقليل عجز في ميزان المدفوعات<sup>1</sup>

## 3- تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي:

المساهمة في تحسين معدلات نمو اقتصادي مناسبة في مختلف القطاعات الاقتصادية بما يحقق زيادة في الدخل القومية و الناتج المحلي<sup>2</sup>، يعتمد النمو الاقتصادي على كل من تراكم رأسمال و التقدم التكنولوجي إلى زيادة الناتج الذي يمكن تحصيله من القدر المتوفر من عناصر الإنتاج<sup>3</sup>

## 4- تحقيق هدف التوظيف الكامل:

وتشترك في ذلك مع السياسة النقدية وتقوم على زيادة عرض النقود (المعروض النقدي) في حالة البطالة و الكساد لتزيد من الطلب الفعال فيزداد الاستثمار و التشغيل في الاقتصاد القومي<sup>4</sup>

## المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية:

### المطلب الأول: أدوات السياسة النقدية الكمية

تسعى أدوات السياسة النقدية الكمية التأثير على حجم الائتمان البنكي المقدم من قبل البنوك التجارية دون الاهتمام بالتركيز على نوعية الائتمان المقدم للوحدات الاقتصادية، واهم الأدوات الكمية المستخدمة. هي سعر إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة ونسبة الاحتياطي الإلزامي<sup>5</sup>.

### أولاً: سعر إعادة الخصم

يعتبر سعر إعادة الخصم هو السعر أو الفائدة التي يتقاضها البنك المركزي من البنوك التجارية عند اللجوء إلى إعادة خصم الأوراق التجارية أو المالية قصيرة الأجل التي بحوزتها قبل موعد استحقاقها أو الاقتراب بضمنان الأوراق المالية الحكومية من أجل حصولها على موارد نقدية جديدة أو إضافية لتدعيم احتياطها النقدي وبالتالي زيادة مقدورها على منح الائتمان وخلق ودائع جارية جديدة.

يستطيع البنك المركزي بموجب هذه الأداة تغيير سعر خصمه للأوراق المالية المقدمة إليه من البنوك التجارية قبل موعد استحقاقها وغالب ما يزيد البنك المركزي من سعر خصم الأوراق المالية ( الكميالات التجارية و حولات الخزينة أثناء فترات التضخم الاقتصادي ويخفض سعر خصمه لهذه الأوراق أثناء فترات

<sup>1</sup> - بركات زهية فالية السياسة النقدية لمكافحة التضخم في ظل العولمة - دراسة حالة الجزائر - أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية علوم الاقتصادية علوم التسيير جامعة الجزائر، 2010 ص 45.

<sup>2</sup> - عيجولي خالد، ملتقى العلي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، مداخلة بعنوان فعالية تخفيض أسعار الفائدة من البنوك في حد من انهيار الأسواق المالية العالمية الراهنة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 21، 20 أكتوبر 2009، ص 5.

<sup>3</sup> - حمدي عبد العظيم السياسات المالية و النقدية دراسة مقابنة بين الفكر الوضعي و الفكر الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 64.

<sup>4</sup> - عبد المطلب عبد المجيد اقتصاديات النقود و البنوك (الأساسيات و المستجدات)، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، 2007، ص 276.

<sup>5</sup> - هيل عجي جميل رمزي ياسين ارس لان النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 261

الركود والانكماش الاقتصادي يهدف زيادة مقدرة البنوك التجارية على منح الائتمان البنكي ثم تنشيط الطلب الفعال في السوق، إذ يعد سعر الخصم بمثابة سعر الفائدة التي يتقاضها البنك المركزي لقاء خصمه للأوراق المالية المقدمة إليه من البنوك التجارية وبذلك يمكن له أن يؤثر على كمية الائتمان البنكي الذي تقمه هذه البنوك.<sup>1</sup>

#### ثانياً: سياسة السوق المفتوحة

وهي عبارة عن قيام البنك المركزي ببيع وشراء الأوراق المالية الحكومية في سوق الأوراق المالية، كأدوات الخزينة، وبعض الأوراق المالية الأخرى بهدف التأثير في سيولة السوق النقدية، حيث يقوم البنك المركزي بشراء الأوراق المالية من البنوك التجارية والسوق المالي عندما يرغب في زيادة حجم سيولة السوق النقدية، في حين يقوم ببيع الأوراق المالية للجمهور والبنوك التجارية في حالة رغبته في تنفيذ السياسة الانكماشية بهدف تخفيض سيولة السوق النقدية للحد من البنوك التجارية على خلق الائتمان. ويتوقف نجاح عمليات السوق المفتوحة على العوامل التالية:

مدى حجم وطبيعة السوق النقدية بحث تكون معبرة بشكل كبير على إمكانيات النقود والائتمان إلى اقتصاد ماء مدى توفر الصكوك المتمثلة في أدوات الخزينة والأوراق المالية الأخرى والتي يمكن تداولها في السوق النقدية مدى تلاقي مصالح البنوك التجارية مع البنك المركزي حيث تزداد عمليات السوق المفتوحة بتلاقي تلك المصالح ونقل بتصادمها؛ درجة تقدم الوعي الائتماني والبنكي يعتبر محدد هاماً لزيادة فعالية سياسة السوق المفتوحة.

ويذكر أن استخدام سياسة السوق المفتوحة في البلدان النامية لا يزال محدوداً بسبب ضيق أسواق الأوراق المالية في بعض هذه البلدان وانعدامها في البعض الآخر، لدى يتم الاستعانة عنها بالأساليب والسياسات المباشرة كسياسة الاحتياطي القانوني وسياسة سعر الخصم.

#### ثالثاً: نسبة الاحتياطي القانوني:

قد بدأ هذه الأداة من قبل السلطات النقدية لمراقبة وتوجيه الائتمان بعد الحرب العالمية الثانية، وتعتبر من أهم أدوات الأساليب السياسة النقدية حيث يقوم البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي القانوني عندما يرغب في تنفيذ سياسة انكماشية لعلاج التضخم، في حين يقوم البنك بتخفيض تلك النسبة عندما يرغب في انتعاش سياسة توسعية في علاج حالة الكساد التي يعاني منها الاقتصاد، وتستخدم هذه الأداة في البلدان النامية في تمويل الاحتياجات الموسمية اللازمة للتسويق بعض المحاصيل الزراعية، حيث تقوم السلطات النقدية بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني من أجل زيادة قدرة البنوك التجارية على منح المزيد من السلفيات والفروض، كما أن هذه الأداة لا تتطلب وجود سوق كبير من السندات كما هو الحال في سياسة السوق المفتوحة، ولا يترتب على استخدام ها تحمل البنك المركزي أي خسائر رغم أن آثارها يشمل كل البنوك في حين أن سياسة السوق المفتوحة ذات أثر محدود<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - طاهر البياتي، ميرال روجي سمارة، النقود والبنوك والمنتجات الاقتصادية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن 2013، ص 243.

<sup>2</sup> - Paul A. Meyer, Monetary Policy And financial Markets, University of Maryland, U.S.A, 1982, P 304-30

وتعتبر سياسة الاحتياطي القانوني ذات أفضلية على سياسة السوق المفتوحة من حيث الرقابة على الائتمان لعدة اعتبارات أهمها<sup>1</sup>:

- ✓ أنها وسيلة مباشرة تحقق نتائج فورية بمجرد إصدار التوجيهات من البنك المركزي، وبذلك فهي تقلل من الوقت اللازم لظهور آثارها على البنوك التجارية.
  - ✓ أنها لا تحتاج إلى سوق واسعة ومتقدمة للتعامل ولذلك فهي مناسبة لاستخدام في البلدان النامية.
- ورغم كل ما سبق فإن هذه السياسة تظل من أفضل أدوات التي يمتلكها البنك المركزي وخاصة في ظل عدم فعالية سياسة السوق المفتوحة بسبب عدم توفر الشروط اللازمة لنجاحها وخاصة في البلدان النامية إلا أنها ليست بديلة عنها، وأفضل طريقة لنجاح البنك المركزي تمكن في المزج المناسب لكل الوسائل الكمية من أجل التوجيه والرقابة على الائتمان خصوصا في البلدان النامية التي تفتقر للأسواق المالية والنقدية المتطورة<sup>2</sup>.

#### المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية الكيفية أو النوعية

تهدف الوسائل الكمية إلى التأثير على حجم الائتمان وعلى النشاط الاقتصادي بصفة عامة دون تمييز بين نشاط وآخر، وهذا الأمر يجعل البنك المركزي يتبع سياسة مكاملة للتأثير على اتجاه الائتمان أكثر من التأثير على حجمه الكلي وبالتالي يلجأ إلى الرقابة النوعية للمفاضلة بين الأنشطة المختلفة التي يمنح لأجلها الإئتمان وتتخذ هذه الرقابة أشكال وصور مختلفة نذكر من بينها:

#### أولاً: تأطير القروض

هو إجراء تنظيمي تقوم به السلطات النقدية بوضع حد أعلى الإجمالي الائتماني الذي تمنحه البنوك التجارية وفق نسب محددة خلال العامل يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة نسبة معينة وقد تكون هذه النسبة إما على شكل نسبة مئوية من إجمالي المبالغ المتوفرة لدى البنك أو على شكل نسبة مئوية معينة من إجمالي رأسمال البنك أو على شكل نسبة مئوية معينة من التزامات البنك أو على شكل نسبة معينة من قيمة الضمانات التي يقدمها العميل عندما يريد الحصول على تسهيلات الائتمانية تزيد عن حد معين.

وفي حالة ما إذا تجاوزت البنوك التجارية النسب المسموح بها يقوم البنك المركزي بمعاقتها حيث يمكن أن يفرض على البنك التجاري المخالف تكوين ودائع خاصة في دفاثره وبدون مقابل يمكن أن يصل حجمها ليواسي المبلغ المتجاوز ، وبتطبيق هذه السياسة يتأثر البنك التجاري ويتعرض لخسائر كبيرة وهكذا يصبح البنك التجاري مضطرا إلى إعادة التمويل من البنك المركزي وبسعر فائدة مواز على الأقل لذلك السائد في السوق النقدية وبمبالغ توازي أو حتى تفوق مبالغ القروض الموزعة<sup>3</sup>.

#### ثانياً: الاقتراض بضمان السندات مع التقييد بهامش الضمان

<sup>1</sup> - سامي خليل، اقتصاديات النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص ص: 575-576 3 محمد ضيف الله القطابري، مرجع سبق ذكره ، ص 30 ،

<sup>2</sup> - محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية (نظرية تحليلية قياسية)، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 28

<sup>3</sup> - حمدي عبد العظيم السياسات المالية والنقدية دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي مرجع سبق ذكره، ص ص: 76-77.

يسمح للأفراد الاقتراض من البنوك بضمان السندات بشرط الالتزام بهامش الضمان الذي يشير بأنه النسبة من قيمة السندات السوقية التي يقبل البنك بموجبه على منح القروض على أساسها، فلو أشتري مضارب سندات بقيمة 100 ألف دينار وكان هامش الضمان هو 60%، فإن على المقترض يستطيع أن يفترض فقط 40 ألف دينار، أي أن العميل يستخدم السندات كضمان للحصول على قرض 40 ألف دينار، فإذا أراد أن يتبع سياسة انكماشية للحد من القروض، فإن البنك المركزي يلجأ إلى رفع هامش الضمان إلى 80% والعكس إذا أراد أن يتبع سياسة توسعية يلجأ إلى تقليل الهامش بنسبة 40% مثلاً<sup>1</sup>.

### ثالثاً: تنظيم القروض الاستهلاكية

تعتبر هذه الوسيلة من أهم الأدوات النوعية لسياسة الرقابة على القروض الاستهلاكية، كان يقوم البنك المركزي بفرض حد أقصى للأموال التي تستخدمها البنوك التجارية في شراء السلع الاستهلاكية المعمرة، ويمكن تنويع هذا الحد حسب درجة أهمية السلع الاستهلاكية المختلفة، أو يقوم البنك المركزي بفرض حدود قصوى للمبيعات المؤجلة أو تحديد رصيد من المدفوعات النقدية بطلب من المشتري بنظام التقسيط بان يدفعه كجزء من قيمة الشراء في حين يمكن تحديد حدود قصوى زمنية تسدد خلالها قيم السلع المختلفة وهو ما يؤدي إلى تخفيض عدد من الأقساط مع رفع قيمة القسط<sup>2</sup>.

### المطلب الثالث: أدوات الرقابة المباشرة

تأخذ مجموعة الأدوات الخاصة بالرقابة الكمية والرقابة شكل إجراءات يتخذها عادة البنك المركزي. وعادة ما يتوقف نجاح هذه الإجراءات على رد فعل المؤسسات الاقتصادية في المجتمع ومدى استجابتها التلقائية لهذه الإجراءات وفي بعض الأحيان قلما تنجح مثل هذه الوسائل في إعطاء التأثير المطلوب على حجم الائتمان أو على اتجاهاته، لذلك فإن البنك المركزي لا يجد أمامه سبيلاً سوى التدخل الصريح المباشر، وهذا ما يعرفها آلاف بالرقابة المباشرة، ويتخذ لذلك كافة الأدوات اللازمة، ومن أهم تلك الأدوات المستخدمة ما يلي:

### أولاً: الإقناع الأدبي

أو ما يمكن أن يطلق عليه اسم سياسة المصارحة حيث يقوم البنك المركزي بالتأثير على البنوك التجارية والمنشآت المالية من خلال المقالات في الصحف والمجلات والخطب في المناسبات المختلفة، ويحاول المسئولون عن هذه السياسة تغيير سلوك المنشآت المالية إلى الاتجاه المرغوب فيه لكن لا يمكن الاعتماد على هذه السياسة فقط إذ أنها لا تنتج آثار إلا إذا دعمتها إجراءات أخرى. تجدر الإشارة إلى أن وسيلة الإقناع الأدبي التي تتخذها البنوك المركزية تعد من الوسائل التي تعتمد على التأثير النفسي من أجل إدارة وتوجيها ائتمانيا أنها غير رسمية واستخدامها لا يستند إلى أي قانون ملزم بل يعود الأمر إلى التقاليد والأعراف البنكية، ويتوقف النجاح المأمول من وسائل استخدام هذه الوسيلة على هيبة ومركز البنك المركزي وعلى شخصية الأشخاص القائمين على إدارته<sup>3</sup>.

### ثانياً: الإعلانات

<sup>1</sup> - عجمي جميل الجنابي رمزي ياسين يسع أرسلان، النقود والمصارف، مرجع سبق ذكره، ص 271

<sup>2</sup> - بلعزوز بن علي محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 129

<sup>3</sup> - نفس المرجع السابق، ص 79

يبته البنك المركزي من خلال تصوراته لما قد تكون عليه الأوضاع الاقتصادية المستقبلية للسوق البنكية موضحا من خلاله الأرقام الحقيقية والمعطيات الخاصة بالاقتصاد الوطني والتي تدفعه لاتخاذ وتفضيل سياسات محددة عن غيرها، وكذلك إصداره للأبحاث والنشرات الاقتصادية التي تحتوي على التوجيهات العامة مدعمه بأفكار كبار المتخصصين في الشؤون البنكية، وإلى غير ذلك من البيانات المفيدة التي يفترض في البنوك التجارية أن تأخذ بها كمؤشرات ترشدها إلى الاتجاهات السليمة للسياسات الائتمانية.<sup>1</sup>

#### ثالثا: الأوامر والتعليمات الملزمة

وفيهما يصدر البنك المركزي الأوامر والتعليمات المباشرة للبنوك التجارية التي تصبح ملزمة بتنفيذها وإلا تعرضت للعقوبات من قبل البنك المركزي، ويحقق هذا الأسلوب نجاحا في الرقابة على الائتمان وخاصة في البلدان المختلفة التي لا تنجح أساليب الرقابة الكمية والنوعية في تحقيقها.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - محب خلة توفيق، الاقتصادى النقدى والمصرى فى دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات دار الفكر الجامعى الإسكندرية مصر، 2015 ص 372.

<sup>2</sup> - محمد ضيف الله القطابى، دور السياسة النقدية فى الاستقرار والتنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 34 - 35.

خلاصة الفصل :

في الأخير يمكن القول إن اعتماد قياس الأداء من قبل المنظمة يتيح لها إمكانية تحديد الأخطاء والانحرافات وكذلك تحديد أسبابها والبحث عن الطريقة أو كيفية المعالجة، بالإضافة إلى رسم سياسات مناسبة لرفع الأداء وتحسين مستواه. وتعد السياسة النقدية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية، التي يعتمد عليها البنك المركزي في التحكم في المعروض النقدي من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف كاستقرار المستوى العام لأسعار بواسطة مجموعة من الأدوات التقليدية، وقد عرفت في الوقت الحالي أدوات حديثة للسياسة النقدية يستخدمها البنك المركزي لتنظيم عمليات الائتمان والاستثمار البنكي وتوجيه الوجهة المناسبة لأهداف السياسة النقدية وعلى وجه الخصوص أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة ككل، أما في ما يتعلق بالأدوات الأكثر استخدام في مجال السياسة النقدية فذلك يختلف باختلاف النظام الاقتصادي، حيث نجد أن الأنظمة الرأسمالية التي تتميز بوجود أسواق نقدية متطورة تستخدم الأساليب الكمية، أما الأنظمة الاشتراكية تستخدم الوسائل المباشرة لتنفيذ سياستها النقدية، أما البلدان النامية التي تتصف بضعف هيكلها البنكي، هي تستخدم مزيج من الأدوات الكمية والنوعية، لذا نجد أن السياسة النقدية في هذه البلدان أقل فعالية عن البلدان المتقدمة.

# الفصل الثاني

### تمهيد

لا شك في أن السياسة الاقتصادية تشمل علة مجموعة من السياسات ومن بين أهم هذه السياسات السياسة المالية لأنهما يستطيعان تحقيق الأهداف المتعددة التي يهدف إليها الاقتصاد الوطني و ذلك من خلال الاعتماد على الأدوات المتعددة التي تستطيع كل منهما تكييفها من تؤثر في كافة الجوانب و خاصة تأثيرهما على تقييم أداء البنوك التجارية.

ولهذا الغرض رأينا من الأهمية أن نسلط الضوء في هذا الفصل على دراسة حالة الجزائر و معرفة تطور كل من السياسة النقدية والمالية و أهم المؤشرات المعتمدة من قبل البنوك الجزائرية خلال الفترة من 2000 إلى 2019 و معرفة العلاقة التي تربط كل منهم خلال الفترة 2005-2014 وذلك من خلال الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

✓ المبحث الأول: الإصلاحات البنكية في الجزائر وأهم المؤشرات المعتمدة في تقييم أداء البنوك

الجزائرية خلال 2000-2019.

✓ المبحث الثاني: السياسة النقدية والمالية في الجزائر خلال 2000-2019.

المبحث الثالث: علاقة مؤشرات تقييم أداء البنوك الجزائرية بالسياسة المالية خلال 2000-2019.

المبحث الأول: الإصلاحات البنكية في الجزائر وأهم المؤشرات المعتمدة في تقييم أداء البنوك الجزائرية. يعد القطاع البنكي من أهم القطاعات استجابة للتغيرات الاقتصادية الدولية باعتباره قناة التدفقات النقدية و أداء لدعم النظام المالي لتحقيق تكامله مع الأسواق و المؤسسات المالية والدولية. ولقد انعكست هذه التغيرات الاقتصادية على اقتصاديات الدول و لم تكن الجزائر في منأى عن ذلك بحيث أصبح البحث عن خيارات بديلة تنعكس ايجابيا على توجهاتها التنموية ويتجلى ذلك في الاعتماد على عدة إصلاحات اقتصادية و من أبرزها ما عرفه القطاع البنكي الجزائري أواخر القرن العشرين بعد صدور قانون النقد و القرض 90/10 إذ يعد مثابة اللبنة الأساسية للإصلاحات البنكية و للحكم على مسار هذه الإصلاحات يمكن الاعتماد على تحليل مؤشرات تقييم الأداء لدى البنوك الجزائرية خلال الفترة اللاحقة للإصلاحات.<sup>1</sup>

### المطلب الأول: لمحة عن الإصلاحات البنكية في الجزائر (2000-2017)

مر القطاع البنكي الجزائري بمجموعة من الإصلاحات و لقد تمثلت في صدور قانون النقد و القرض هذا الأخير يرمي بالعديد من التعديلات.

### الفرع الأول: تعديلات قانون النقد و القرض<sup>2</sup>:

#### تعريف قانون النقد و القرض:

جاء قانون النقد و القرض 900-10 المؤرخ في 14 افريل 1990 على مسار تطور جديد لنظام المصرفي الجزائري، إذ تميز إعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية، ونتج عنه تأسيس مصرفي ذو مستويين، وأعيد للبنك المركزي مكانته وكل صلاحياته في تسيير النقد والائتمان في ظل استقلالية، وللبنوك التجارية وظائفها التقليدية بوصفها أعوان اقتصادية مستقلة.

أولاً: الأمر 01/01: صدر الأمر 01/01 المعدل والمتمم و المكمل لأحكام القانون 90/10 و الصادر بتاريخ: 27

فيفري 2001 والمتعلق بإدارة والجزائر و تعزيز استقلالية السلطة النقدية لبلوغ هدفين:

- التمكن من خلق انسجام بين السلطة التنفيذية ومحافظ بنك الجزائر.
- الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر و السلطة النقدية قصد إرساء الاستقلالية النقدية بحيث يتمثل مجلس

الإدارة في الهيئة التي تشرف على إدارة وتسيير شؤون البنك المركزي و أوكلت إليها مهمة الرقابة.

<sup>1</sup> - وليد بشيشي وسليم مجلخ ، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية علي الاقتصاد الجزائري، دار الكتاب الجامعي، الإمارات لبنان، 2017.

<sup>2</sup> - (طلحوي فاطمة الزهراء مدياني محمد تقييم أداء القطاع البنكي الجزائري في ظل الإصلاحات البنكية الجزائرية، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 07 ، العدد 2 جوان 2019، ص ص 80-81

## الفصل الثاني: أداء البنوك الجزائرية و علاقتها بالسياسات الاقتصادية (2000-2019)

و يتكون مجلس النقد و القرض يتكون من ثلاث شخصيات تختار حسب مرسوم رئاسي بحكم كفاءتهم في اتخاذ القرارات النقدية و الاقتصادية وكان الهدف من هذا التغيير ترسيخ مبدأ استقلالية البنك المركزي. ثانيا: الأمر 03/11 : صدر قانون 03/11 في 26 أوت 2003 إثر أزمة الخليفة و البنك الصناعي التجاري من أجل الوقوف على الثغرات في النظام البنكي الجزائري وظهور حجم الضعف الذي يعاني منه في ظل التطورات الاقتصادية.

ولقد جاء هذا القانون ليعمق الفصل بين مصالح الهيئات القائمة على تسيير الشؤون النقدية في الجزائر المتمثلة في مجلس الإدارة و مجلس النقد و القرض في مجال سياسة الصرف و التنظيم والإشراف و أنظمة الدفع و قد استحدث هذا القانون هيئة رقابية لمتابعة نشاطات ابك يعد هذا القانون بمثابة نقطة تحول ذو بعد ايجابي في توضيح شروط و مقاييس اعتماد البنوك كما يصدر مجلس النقد والقرض نظام يحدد الحد الأدنى الجديد لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية<sup>1</sup>.

### ثالثا: الأمر 10/40:

لقد حاول التعديل الذي ادخل على قانون النقد و القرض الصادر في 26 أوت 2010 تعزيز وسائل البنوك في مواجهة المخاطر عبر تقوية أنظمة رقابتها الداخلية فقد نص التعديل الذي أدخل على نص المادة 97 التزاما على البنوك والمؤسسات المالية بوضع جهاز فعال للرقابة الداخلية<sup>2</sup>.

### رابعا: الأمر: 17/10

بعد انخفاض أسعار المحروقات أسعار المحروقات في السوق العالمية شهدت الجزائر تراجع في إيراداتها لتمويل الموازنة العامة و التي تعتمد أساسا على المحروقات. لجأت الجزائر إلى سياسة التسيير الكمي و التي تسمح بطبع كتلة نقدية ليس لها مقابل لدى البنك المركزي من اجل تمويل الموازنة العامة للجزائر و هذا بإصدار قانون النقد و القرض 17/10 المؤرخ في 11/10/2017 و الذي يحتوي على مادة وحيدة و هي المادة 45 التي تنص على أن يقوم البنك المركزي بشكل و لمدة

<sup>1</sup> - حسني مبارك بعلي إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغييرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، علوم اقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة دار الجزائر، 2011-2012.

<sup>2</sup> - مهناس العباسي بن أحمد الخضر، النظام المصرفي الجزائري في ظل الأمر 03/11 .. بنقد فالقرض والتحديات الراهنة له، جامعة الجلفة، ص 42

خمس سنوات بشراء مباشرة من الخزينة السندات المالية التي تصدرها الخزينة من اجل المساهمة على وجه الخصوص.

- تغطية احتياجات تمويل الخزينة

- تمويل الدين العمومي الداخلي.

- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

تتخذ هذه الآلية مرافقة تنفيذ برامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية و الميزانية، و التي تنبغي أن تقضي

في نهاية المذكورة أعلاه كأقصى تقدير إلى توازنات خزينة الدولة.

**المطلب الثاني: هيكل القطاع المصرفي الجزائري حاليا.**

حقق القطاع المصرفي الجزائري تطورا كبيرا خلال الأعوام القليلة الماضية وواكب التطورات الاقتصادية و المالية والنقدية التي شهدتها الجزائر وعلى الرغم من الانجازات الكبيرة التي حققها القطاع المصرفي الجزائري 4.9 % فقط من القطاع المصرفي العربي على الرغم من أن اقتصاد الجزائري يشكل نسبة 8.4% من الاقتصاد العربي، و يدل هذا الأمر على وجوب مواكبة القطاع المصرفي في الجزائر أهمية و حجم الاقتصاد الجزائري، و على الرغم من التطور الذي شهدته المصارف الجزائرية من حيث زيادة أصولها و رؤوس أموالها إلا أنها لا تزال تعاني من صغر أحجامها مقارنة مع المصارف العربية و الأجنبية و تجدر الإشارة إلى أن المصارف الخاصة الموجودة في الجزائر هي فروع لبنوك أجنبية مما غياب المصارف الوطنية ذات الملكية الخاصة وهذا يؤثر على درجة المنافسة بين المصارف و مستوى الخدمات المقدمة وعلى تطوير المنتجات المصرفية و من الضروري الاستمرار في عملية إصلاح القطاع المصرفي و المالي الجزائري من خلال معالجة أبرز التحديات التي تواجه هذا القطاع ومنها تطوير القوى العاملة، وتحسين إدارة المخاطر تطوير وتوسيع استعمال بطاقات الائتمان العمل على الحد من التفاوت الكبير في الحجم بين المصارف و التوسع في مجالات الإقراض للشركات الخاصة و المؤسسات المتوسطة والصغيرة يتميز القطاع المصرفي في الجزائر بنسبة تركيز عالية حيث تدير أكبر 10 مصارف

## الفصل الثاني: أداء البنوك الجزائرية و علاقتها بالسياسات الاقتصادية (2000-2019)

جزائرية نحو 77% من مجموع موجودات القطاع ولديها أكثر من 75% من الودائع ونحو 52% من القروض وتمثل هذه المصارف بالترتيب على النحو التالي<sup>1</sup>.

بنك الجزائر الخارجي الوطني الجزائري، القرض الجزائري بنك الفلاحة و التنمية المحلية، بنك البركة الجزائري، بنك الخليجي الجزائر، بنك المؤسسة العربية المصرفية بنك الإسكان للتجارة والتمويل، ترست بنك الجزائر.

بلغت الحصة السوقية لأكبر ثلاثة مصارف جزائرية من حيث الموجودات نحو 57.3% من مجمل موجودات القطاع، فيما يلي بلغت الحصة السوقية لأكبر خمسة مصارف نحو 72.3% و بالنسبة للودائع بلغت حصة المصارف الثلاثة الأولى نحو 59.4% و المصارف الخمسة الأولى 75.3% أما بالنسبة إلى القروض فقد بلغت حصة أكبر ثلاثة مصارف حوالي 44.2% وحصة أكبر خمسة مصارف نحو 57.7%.

**المطلب الثالث: أهم المؤشرات المعتمدة لتقييم أداء البنوك الجزائرية خلال 2005-2017:**

إن رفع مستوى الأداء يأتي على قيمة اهتمامات البنوك و هي في سبيل تحقيق ذلك تعتمد على قدراتها الذاتية إضافة إلى سياسات إصلاحية عامة تمس القطاع المصرفي و في هذا السياق و صنعت البنوك الجزائرية من أولوياتها تحقيق مستويات عليا لأدائها المصرفي وقد اعتمدت على مجموعة من المؤشرات نذكر أهمها فيما يلي:

**فرع الأول: مؤشر كفاءة رأس المال خلال 2005-2015.**

منذ إصدار نسبة كفاية رأس المال ضمن التشريع و التنظيم المصرفي في القطاع المصرفي الجزائري سعت جميع البنوك والمؤسسات المالية الناشطة الالتزام بهذه النسبة في إطار مواصلة التقيد بمعايير لجنة بازل الثانية الصادرة سنة 2004 و يظهر الجدول أن البنوك والمؤسسات المالية قد نجحت في ذلك وبنسب أعلى من الحد الأدنى المحدد بـ 08% مع ملاحظة الفوارق المسجلة بين البنوك العمومية و البنوك الخاصة.

<sup>1</sup> - بناشهو فريدة، النظام المصرفي و المالي الجزائري مطبوعة بيداغوجية لدراس جامعة الجليلي، اليابس سيدي بلعباس، 2016 - 2017، ص 64-65

## الفصل الثاني: أداء البنوك الجزائرية و علاقتها بالسياسات الاقتصادية (2000-2019)

جدول رقم : (01) نسبة الملاءة في البنوك العمومية و البنوك الخاصة (2005-2009)

السنوات	القطاع المصرفي	البنوك العامة	البنوك الخاصة
2005	12 %	11.69 %	23.66 %
2006	15.15 %	14.37 %	21.59 %
2007	12.94 %	11.62 %	23.48 %
2008	16.5 %	15.97 %	20.24 %
2009	21.78 %	19.10 %	35.26

المصدر: من إعداد الطالبان

و نلاحظ من خلال الجدول أن البنوك الخاصة سجلت نسبة ملاءة خلال الفترة (2005-2009) تجاوزت الـ 20% إن سجلت تذبذبا فهي أكبر من النسبة المسجلة بالبنوك العمومية خلال نفس الفترة و هي بدورها قد سجلت تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض مع الإشارة إلى النسبة المسجلة في البنوك الخاصة سنة 2009 التي بلغت مستوى قياسي 35.26 الأمر الذي ساهم في رفع نسبة الملاءة في القطاع المصرفي فوق مستوى الـ 20% لنفس السنة وقد يعود تفوق البنوك الخاصة من جهة إلى كفاءتها وقدرتها في التحكم في نشاطها المصرفي خصوصا إذا علمنا أنها تعود لرأس مال أجنبي أو عربي و من جهة أخرى نجد أن البنوك الخاصة لا تتعرض لحجم مخاطر كبير مقارنة لما تتعرض له البنوك العمومية المطالبة بتمويل الاقتصاد الوطني و منح قروض للمؤسسات العمومية<sup>1</sup>.

أما بعد سنة 2009 إلى غاية 2014 يتم توضيحها في الجدول التالي:<sup>2</sup>

جدول (02): تطور معدل كفاية رأس المال خلال الفترة 2010-2014

المؤشر / السنة	2010	2011	2012	2013	2014
نسبة الملاءة الإجمالية	23.64 %	23.77 %	23.26 %	21.50 %	16.02 %
نسبة الملاءة على الغير	17.67 %	17.00 %	17.48 %	15.51 %	13.31 %

المصدر: من إعداد الطالبان

الملاحظ أم معدل كفاية رأس المال للمصارف الجزائرية هو في ارتفاع منذ سنة 2010 رغم انخفاضه في سنة 2013 و 2014 حيث بلغ و على التوالي 21.5 و 16.02% و بالرغم من ذلك يعتبر هذا المعدل جيد أو أعلى من الحد الأدنى الذي يفرضه بنك الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، حيث نص على رفع نسبة الملاءة من 8% إلى 9.5% ابتداء من أول أكتوبر على يغطي رأس المال الأساسي (القاعدي) كل من مخاطر الائتمان والسوق و التشغيل. بنسبة 7% على الأقل، إضافة إلى تكوين هامش بنسبة 2.5 سماه وسادة أمان و أعلى كذلك

<sup>1</sup> - حيار عبد الرزاق المرجع نفسه، ص - ص 37-38 "

<sup>2</sup> - فالي نبيلة استراتيجيات تأهيل المؤسسات الجزائرية - دراسة حالة البنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس السنة الجامعية 2016-2017، ص 22.

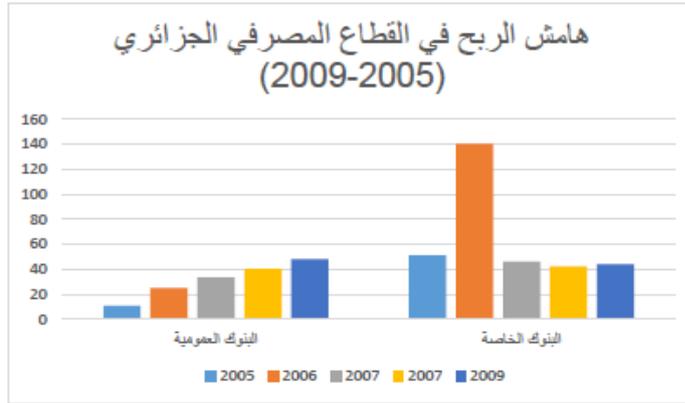
## الفصل الثاني: أداء البنوك الجزائرية و علاقتها بالسياسات الاقتصادية (2000-2019)

من الحد الذي تضعه لجنة بازل 10.5% بحلول سنة 2019 و هذا مؤشر على ملاءة رأس المال للمصارف الجزائرية و قدرتها على امتصاص أية صدمات محتملة مما يعزز من درجة الثقة فيها<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: مؤشرات الربحية خلال 2005-2017

يبين الشكل أسفله تطور هامش الربح في البنوك العمومية الخاصة.

#### الشكل (01): هامش الربح في القطاع المصرفي الجزائري (2005-2009)

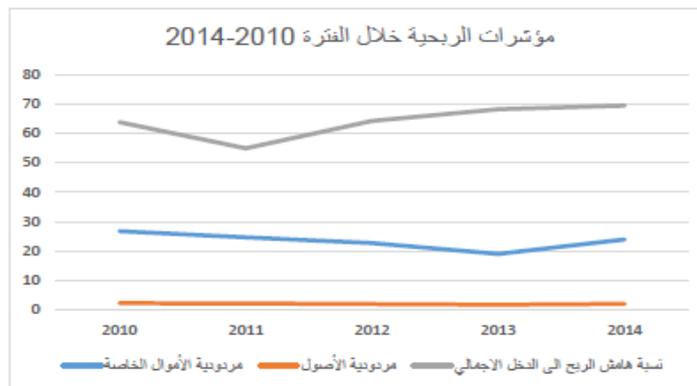


المصدر: جبار عبد الرزاق مرجع سبق ذكره، ص 38

نلاحظ من الشكل أعلاه التطور الايجابي لهامش الربح في البنوك العمومية خلال الفترة (2005-2009)، أما البنوك الخاصة فقد شهد هامش الربح تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض من سنة الأخرى خلال نفس الفترة إلا أنه سجل معدلات أكبر من ما سجل في البنوك العمومية و هي الوضعية التي تفسر التسيير الجيد لمخاطر القروض بالبنوك الخاصة مقارنة بالبنوك العمومية، هذه الأخيرة التي سجلت قفزة نوعية في هامش ربحها خلال سنة 2009 حيث تراوح في حدود 48% يمكن إرجاعها لتحسين طرق التقييم و التسيير و المتابعة لمخاطر القروض، هذا من جانب، ومن جانب آخر يرجع سبب ذلك في تشديد الرقابة على محافظ البنوك العمومية من طرف بنك الجزائر و اللجنة المصرفية<sup>2</sup>.

أما بعد سنة 2009 إلى غاية 2014 يتم توضيح مؤشرات الربحية في الجدول التالي:

#### الشكل رقم (02): مؤشرات الربحية خلال الفترة 2010-2014



مصدر: فالي نبيلة، مرجع سبق ذكره، ص 27.

1 - فالي نبيلة المرجع نفسه، ص 83.

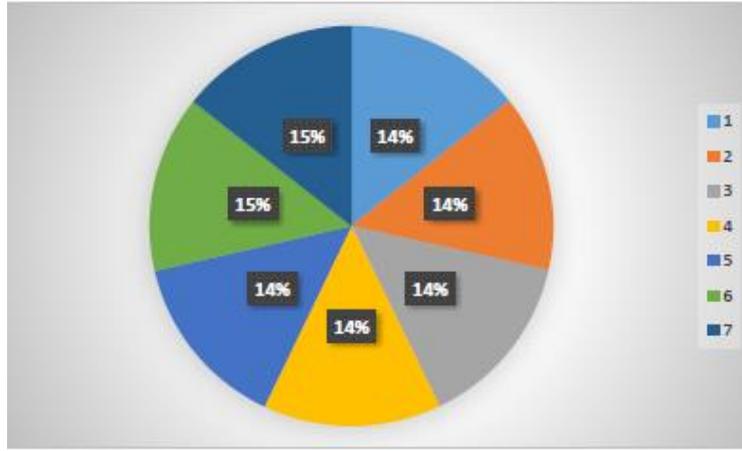
2 - جبار عبد الرزاق، المرجع نفسه، ص 84.

تعد مردودية المصارف العمومية والخاصة في سنة 2014 مرضية حيث سجلت مردودية الأموال الخاصة (العائد على رأس المال) مقارنة بنسبة 2013 ارتفع بقدر 23.9% مقابل 19% كما ارتفع مؤشر العائد على الأصول من 1.7% سنة 2013 إلى 2% سنة 2014 و هي نسبة جيدة تعكس تحسن كفاءة الجهاز المصرفي الجزائري في استخدام أصوله، و عرف هامش الربح استقرارا حيث بلغ نسبة 69.4% في سنة 2014 مقابل 68.2% في 2013 كما أن نسب الأعباء خارج الفوائد انخفضت قليلا عن سنة 2013 حيث بلغت 28.5% بعد ما كانت 35.6% و يمكن توضيح المؤشرات المختلفة الربحية للجهاز المصرفي في الجدول أعلاه.

### الفرع الثالث : مؤشرات السيولة خلال 2011-2017

يبين الشكل الموضح أسفله قيم احتساب السيولة لكل سنة من سنوات البحث لهذه المؤشرات أهمية للقطاع المصرفي.

الشكل رقم (03) : نسب السيولة للقطاع المصرفي خلال (2011-2017)



المصدر: العراف زهية فريد مصطفى، تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية في ظل قيدي السيولة و الربحية، مجلة جزائرية للاقتصاد و التسيير، مجلد رقم 14، 2020، ص 43.

ويظهر أن هناك تباينا واضحا فيما بين هذه النسب من حيث الانخفاض والارتفاع، شاهد القطاع البنكي الجزائري تذبذبا واضحا بين الارتفاع والانخفاض في هذه النسبة خلال المدة المبحوثة حيث سجلت أعلى قيمتها سنة 2012 بمقدار 38.27% و أدناه سنة 2016 بمقدار 20.03% إلا أنها في المتوسط تكاد تكون قريبة إلى حد كبير حيث بلغ متوسط نسب السيولة في السنوات 31.75% ويلاحظ الانخفاض في النسبة الذي شهده عام 2014 ثم عامي 2016 و 2017 على التوالي وهذا قد يكون مؤشر جيد للبنوك الجزائرية بالنسبة للأرباح والعوائد ولكنه في نفس الوقت يشير إلى تراجع قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية المستحقة وتراجع عام في حجم النقد والأرصدة لدى البنك المركزي مضافا إليها الاستثمارات و الأوراق المخصومة مقارنة بحجم الودائع<sup>1</sup>.

### المبحث الثاني: السياسة النقدية في الجزائر خلال 2000-2019

<sup>1</sup> - لعراف زهية فريد مصطفى، تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية في ظل السيولة و الربحية مجلة جزائرية للاقتصاد و التسيير مجلد رقم 14، 2020، ص 44.

للسياسات الاقتصادية المختلفة آثار فعالة على أداء البنوك التجارية وتعد السياسة النقدية و السياسية المالية من أبرز متغيرات البيئية الاقتصادية التي بنوك تجارية تعمل بشكل فعال وحيد مالم تكن البيئية الاقتصادية التي تعمل فيها تلك البنوك سليمة و من خلال هذا المبحث سيتم عرض السياسة النقدية والمالية في الجزائري.

**المطلب الأول: عرض السياسة النقدية في الجزائر خلال 2000 - 2019:**

**الفرع الأول: طبيعة السياسة النقدية في الجزائر خلال العشرة الأخيرة:**

لقد تميز الاقتصاد الكلي الجزائري خلال العشرينية السابقة بالادخار لاسيما خلال الفترة من 2004 إلى 2008 والتي إتسمت بالصلابة المالية و القدرة على مقاومة الصدمات الخارجية لكن وبالرغم من الأزمة المالية الخائفة المسجلة في سنة 2009 والتي تسببت في انهيار إيرادات صادرات المحروقات بنسبة تقدر بـ 42.5% مقارنة بنسبة الأساس 2008 فقد استطاعت السلطات النقدية التصدي للأزمة نظرا للحجم الكبير الموجودات الخارجية و التي كانت تعتبر المصدر الرئيسي للتوسع النقدي في الاقتصاد الجزائري.

حيث عرفت الفترة ما بين 2009-2011 انخفاض في التوسع النقدي هذا من جهة و من جهة أخرى عرف الاقتصاد الجزائري تزايد معدلات التضخم الداخلي ما جعل السلطات النقدية و على رأسها بنك الجزائر إلى اللجوء إلى امتصاص فائض السيولة على مستوى السوق النقدية خلال سنة 2013 بالاعتماد على أدوات السياسة النقدية غير مباشرة تبعا لإصلاح السياسة النقدية في أوت سنة 2010<sup>1</sup>.

**الفرع الثاني: أدوات السياسة النقدية خلال الفترة 2014-2020**

إن السلطة النقدية قد شرعت في إصلاح السياسة النقدية بتهينة عدة أدوات غير مباشر لبنك الجزائر تتماشى . مع الحاجة التي يتطلبها الاقتصاد خاصة اقتصاد السوق النقدية من أهم الأدوات التي نادى بها السياسة النقدية في الجزائر ما يلي:<sup>2</sup>

### 1.2.1.4 معدل إعادة الخصم

إن إعادة الخصم هي الوسيلة الأكثر استعمالا من طرف بنك الجزائر لإعادة تمويل البنوك والمؤسسات المالية من جهة، ومن جهة أخرى كأحد أدوات السياسة النقدية في مراقبة السيولة المصرفية، وتميزت عملية إعادة الخصم في الجزائر بمعدل خصم ثابت ومنخفض، وذلك مقابل إعادة التمويل الجهاز المصرفي من طرف البنك المركزي بإعادة خصم الأوراق المالية المقدمة من طرف البنوك التجارية، إن عملية إعادة تمويل البنوك تتم في إطار سقف محدد كليا وفي إطار سقف محدد مسبقا لكل مؤسسة قرض، بحيث يتم تحديد هذا السقف كل ثلاثة أشهر بالاعتماد على نجاعة البنوك في استعمال السيولة ووضعها في متناول الأعوان الاقتصاديين وهذا وفقا للسياسة النقدية المسطرة من طرف السلطات النقدية .

لقد حدد قانون النقد والقرض شروط إعادة الخصم لدي بنك الجزائر ، مع العلم أن هذه العملية يمكن أن تتم وفق الصيغ التالية (المادتين 69 و 72 من قانون النقد والقرض (90/10)، ونذكر هذه الشروط:

<sup>1</sup> - حدادي عبد اللطيف، دور السياسة النقدية و المالية في مكافحة التضخم في الجول النامية – دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي العباس سيدي بلعباس، 2016-2017، ص194.

<sup>2</sup> - بوروشة كريم، دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر (2016-1990)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2018/2019.

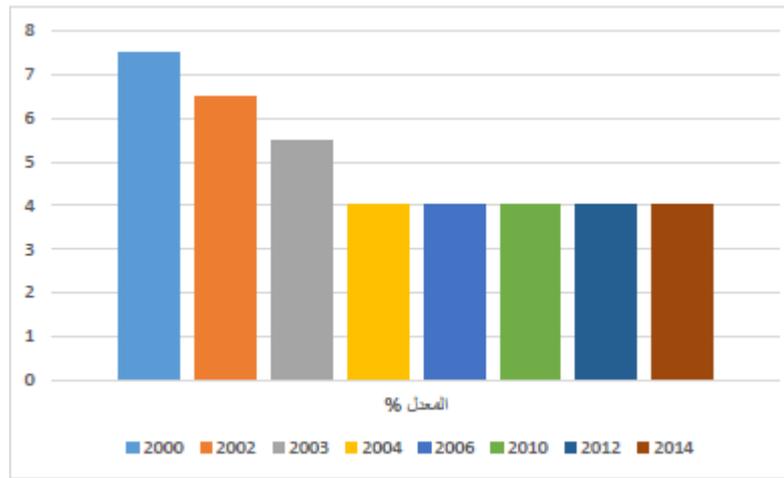
## الفصل الثاني: أداء البنوك الجزائرية و علاقتها بالسياسات الاقتصادية (2000-2019)

1. إعادة خصم سندات تمثل عمليات تجارية سواء كانت مضمونة من الجزائر أو من الخارج. 2. إعادة خصم للمرة الثانية لمستندات تمويل تمثل قروضا موسمية أو قروض تمويل قصيرة الأجل على أن لا تتعدى المدة القصوى 6 أشهر، مع إمكانية تجديد هذه العملية دون أن تتجاوز مهلة المساعدة 12 شهرا. 3. إعادة الخصم للمرة الثانية لسندات مصدرة أساسا لإحداث قروض متوسطة المدى على أن تتجاوز المدة القصوى 6 أشهر، ويمكن تجديدها دون أن تتعدى المدة الكلية للتجديدات 3 سنوات

4. خصم سندات عمومية لصالح البنوك والمؤسسات المالية والتي يفصل عن تاريخ استحقاقها ثلاث أشهر على الأكثر.

تم تعديل معدل إعادة الخصم منذ صدور قانون النقد والقرض تقريبا كل سنة، بسبب النمو الشديد للكتلة النقدية، ولقد استقر معدل إعادة الخصم عند 4% منذ سنة 2014 لأن الوضع في الجزائر بدأ يعرف نوعا

الشكل (04): تطور معدل إعادة الخصم بعد 2000



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات بنك الجزائر

من خلال الشكل نلاحظ أن معدل إعادة الخصم في الخصم في انخفاض تدريجي حيث كان في سنة 2000 يقدر بنسبة 7.5% لينخفض 6.5 سنة 2002 بسبب الحالة المالية الجيدة على مستوى البنوك التي خفضت مستوى إعادة تمويلها لدى بنك الجزائر من 170 مليار دج سنة 2000 إلى 102.9 مليار جوان 2001 ولقد ساهم هذا الوضع في كبح وتيرة نمو الكتلة النقدية و لكن هذا الانخفاض في معدل إعادة الخصم لم يشجع البنوك على اقتحام ميدان الاستثمار لتعادلته مع معدل الفائدة المدين و في سنة 2002 استمر معدل انخفاض إلى أن استقر عند 4% خلال 2004-2014 و هذا بسبب فائض السيولة الذي جعل من معدل الفائدة المدين و في سنة 2002 استمر معدل انخفاض إلى أن استقر 4% خلال 2004 - 2014 و هذا بسبب فائض السيولة الذي جعل من معدل إعادة الخصم أداة نشطة و كذلك لتحسين الوضعية المالية للبنوك مما أدى بها إلى الأحجام عن طلب إعادة التمويل غير لدى بنك الجزائر.

و في سنة 2015-2019 لم يسجل بنك الجزائر من خلال المعطيات التي يقوم بوضعها معدلات لإعادة الخصم وهذا يدل على تخليه على هذه الأداة من فائض السيولة.

### ثانيا: نسبة الاحتياطي القانوني بعد 2000.<sup>1</sup>

حسب المادة 93 من قانون النقد و القرض يتم إلزام البنوك التجارية بفتح حساب مجمد ينتج فوائد أولا يتعدى ينتجها لتكوين احتياطي بحسب على مجموع ودائعها أو جزء منها ويدعى بالاحتياطي الإجباري أو القانوني ولا 28% من المبلغ الذي اعتمد كأساس لحسابه و في حالة الضرورة يمكن لبنك الجزائر هذه النسبة ثم جاء الأمر (03-11) ألفي هذه المادة و أصبح القانون الجديد ينص على أدوات السياسة النقدية دون الاحتياطي القانوني إلا أنه و نظرا لأهميته باعتباره الضمان الأول للمودع وأداة فعالة في يد السياسة النقدية ثم إعادة إدراجها حسب القانون رقم (0-4) المؤرخ في: 12/03/2004 حدد معدل الاحتياطي الإجباري في التعليمات الصادرة عن بنك الجزائر تحت رقم 73-94 تاريخ: 28 ديسمبر 1994 بنسبة 25% على مجموع العناصر المذكورة في المادة الثانية في هذه التعليمات وبعد ذلك رفعت نسبة الاحتياطي إلى 4% وفق التعليمات رقم 01/2001 بتاريخ: 11 فيفري 2001 عندما شعر البنك المركزي بتمادي المصارف التجارية في منح التسهيلات الائتمانية و بعد تطبيق هذه التعليمات بحوالي عشرة أشهر فقط أصدر بنك الجزائر تعليمات أخرى (06-2001) برفع الاحتياطي الى 4.25% انطلاقا من 25 ديسمبر 2001 و هذا يدل على رغبة البنك المركزي الجزائري بجعلها وسيلة هامة للتحكم في سيولة البنوك واستخدامها للحد من التضخم أو لمكافحة الانكماش ولازالت عند هذا المستوى حتى الوقت الحاضر لكي تتوافق مع حاجات التنمية الاقتصادية و السياسية العامة للدولة.<sup>2</sup>

و تم توضيح الإطار العملي لهذه الأداة وفق التنظيم رقم 04-2002 الصادر 04 مارس 2004 و المحدد لشروط تكوين الحد الأدنى من الاحتياطات الإجبارية والجدول التالي يوضح من خلاله مدى تطور الاحتياطي الإجباري.

### الشكل رقم (05) : تطور معدل الاحتياطي القانوني



المصدر: من إعداد الطلبة اعتماد على النشرة الإحصائية لبنك الجزائر - جوان 2015، ص 17.  
اعتمادا على التقرير السنوي 2017 لبنك الإجباري تميز معاملها بالاستقرار في سنة 2004 بعد تعديله نحو الارتفاع في سنة 2008 حيث أصبح 8% بدلا من 6.5% و من جهة أخرى انتقل معدل وعاء الاحتياطي

<sup>1</sup> - بوروشة كريم، دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر (2016-1990)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2018/2019.

<sup>2</sup> - حواش محمد، أثر السياسات الاقتصادية على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية مذكرة مقدمة لنيل متطلبات ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم 2016-2017 ص 65.

الإجباري إلى 09 سنة 2010 ليرتفع بعدها إلى 11% سنة 2012 و بعدها ارتفع خلال سنتي 2013 و 2014 إلى 12% و قد ساهمت هذه الأداة بشكل فعال في امتصاص فائض السيولة اذ يمثل الاحتياطات الإلزامية بين 18% و 20% من السيولة البنكية لدى بنك الجزائر<sup>1</sup>.  
وفي نسبة 2016 و بعدها قرر بنك الجزائر خفض الاحتياطي الإجباري من 12 الى 8% كمرحلة أولى في سياق حزمة من الإجراءات الخاصة بمواجهة الأزمة المالية الحادة التي تمر بها البلاد نتيجة التراجع الحاد في أسعار المحروقات في السوق العالمية<sup>2</sup>.

### ثالثا: السوق المفتوحة واسترجاع السيولة

#### 1- السوق المفتوحة

حسب المادة 72 من القانون (90-10) تتمثل هذه الأداة في تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية لبيع و شراء السندات العمومية و التي يكون تاريخ استحقاقها أقل من ستة أشهر ، وسندات خاصة قابلة للخصم أو بغرض منح القروض على أن لا تتجاوز سقف 20% من الإيرادات العادية للدولة بالنسبة للسنة المالية السابقة إلا أن السقف تم التخلي عنه منذ صدور الأمر رقم (03-11) المتعلق بالنقد و القرض في المادة رقم (54) منه كما لا يسمح له بالتدخل في السوق الأولية للحصول على سندات الخزينة.  
رغم أن فعالية هذه الأداة إلا أن بنك الجزائر لم يطبق إلا مرة واحدة بصفة تجريبية في نهاية ديسمبر 1996 و شملت مبلغا يقدر بـ 04 مليون دج بمعدل فائدة متوسط 14.94% و منذ صدور فائض السيولة في السوق النقدية عام 2001، لم يتمكن بنك الجزائر من بيع سندات عمومية لامتناع السيولة الفائضة<sup>3</sup>.

#### 2- استرجاع السيولة

تم دخول حيز التطبيق بموجب التعليم رقم 02/2002 الصادر في 11 أبريل 2002 و التي ادخل بموجبه أسلوب استرجاع السيولة لـ 07 أيام ضمن أساليب تدخل البنك المركزي في السوق النقدية ليتم تدعيمها لاحقا بأسلوب استرجاع السيولة لثلاثة أشهر من أوت 2005.  
و بموجب هذا الأسلوب يعلن بنك الجزائر عن رغبته في امتصاص السيولة عن السوق النقدية عن طريق المناقصة و ذلك بعرض المبلغ المراد سحبه بمعدل فائدة يعين من طرف بنك الجزائر نفسه.  
علما أن هذه الوسيلة تعتبر هي الأكثر مرونة لأنها يمكن تعديلها يوميا مقارنة مع الأداة الاحتياطي الإجباري<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - بنك الجزائر، التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، ص 182.

<sup>2</sup> - <https://www.aljazairalyoum.dz> تاريخ الزيارة: 29/06/2021

<sup>3</sup> - علاو عبد الصمد وبوملاح أسامة، الاتجاهات الحديثة لإدارة السياسة النقدية في ظل الأزمة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص مالية المؤسسة ، جامعة ألكلي محند أولحاج البويرة، 2018/1017، ص 26، 27، 28.

<sup>4</sup> - بقيق ليلي السياسية النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة أوبوكر بلقايد تلمسان، الجزائر 2013-2014، ص 345.

المطلب الثاني: معالم السياسة النقدية في الجزائر 2000-2019

إن إدارة السياسة النقدية عن طريق الأدوات السابقة سمح بامتصاص مبالغ معتبرة من فائض السيولة عن طريق الأدوات السابقة سمح بامتصاص مبالغ معتبرة من فائض السيولة في السوق النقدية وهو ما انعكس على ظهور ملامح الاستقرار النقدي في الجزائر خلال هذه العشرينية يمكن ان نقرأ هذا الاستقرار من خلال الأرقام و المؤشرات المبنية لتطور الحالة النقدية في الجزائر طيلة هذه الفترة و التي نتبعها كما يلي :

الفرع الأول: تطور معدل التضخم

يظهر هذا التطور من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (06): معدل التضخم (2000-2019)



مصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات بنك الجزائر.

يتضح من خلال الشكل انخفاض معدل التضخم الفعلي المستهدف إلى غاية 2005 باستثناء سنوات 2001 - 2003 و 2004 التي ارتفعت فيها معدلات التضخم فوق 3% لكن مع تطبيق برنامج دعم النمو الأول في 2005 يلاحظ معدلات التضخم شهدت اتجاهها عاما في الارتفاع بالرغم من تذبذبها وبلغت ذروتها في 2012 ثم انخفض سنة 2013 هذا الانخفاض إلى أن التضخم في سنة 2012 أدى ببنك الجزائر إلى إدخال أداة جديد سنة 2013 لاسترجاع و يرجع السيولة لسته أشهر و رفع معدلات الاحتياطات الإجبارية و هذا بهدف تدقيق إدارة السياسة النقدية و بالتالي أصبح معدل التضخم في حدود الهدف المسطر من طرف إدارة السياسة النقدية وبالتالي أصبح معدل التضخم في حدود الهدف المسطر من طرف مجلس النقد و القرض، و لكن لم يعرف معدل التضخم نوع من الاستقرار حيث ارتفع و بشكل كبير من 2015 إلى 2018، أما ما يؤكد الواقع هو أن الجزائر كانت تعيش بحبوحة مالية في مطلع الألفية الثالثة بسبب انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية<sup>1</sup>.

الفرع الثاني: تطور سعر الصرف خلال 2000-2019

أصبح بنك الجزائر ابتداء من سنة 1996 إلى غاية الوقت الحالي هو المسير لنظام سعر الصرف وفقا لنظام التقويم و عن طريق سوق الصرف ما بين البنوك.

جدول رقم (03): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي.

<sup>1</sup> - ناصر بوجلال التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية، مجلة التنمية و الاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 04 العدد 06 جوان 2019، ص 187.

## الفصل الثاني: أداء البنوك الجزائرية و علاقتها بالسياسات الاقتصادية (2000-2019)

المتوسط السنوي لسعر الصرف	السنوات	المتوسط السنوي لسعر الصرف	السنوات
74.4	2010	75.3	2000
72.85	2011	77.3	2001
77.55	2012	79.7	2002
79.38	2013	77.4	2003
87.9	2014	72.61	2004
107.13	2015	73.4	2005
109.44	2016	72.9	2006
114.99	2017	69.36	2007
118.54	2018	64.56	2008
119.34	2019	72.73	2009

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات بنك الجزائر [www.bank.of.algeria.dz](http://www.bank.of.algeria.dz)

من خلال الجدول أعلاه أن سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي ثابت نسبيا في حدود 75- 80 خلال فترة 2000-2014 ولكن في سنة 2007 وصل حدود 66 دينار للدولار الواحد بسبب أزمة الرهن العقاري التي عصفت بالاقتصاد الأمريكي و ارتفاع أسعار البترول و هو ما أثر على قيمة الدولار الأمريكي عالميا و لكن نتيجة الإجراءات التي قام بها بنك الجزائر و إلزامية إلى تخفيض قيمة العملة مقابل الدولار ليصل الى حوالي 109.51 دينار للدولار الواحد سنة 2016 و استمرار انخفاض قيمة الدينار إلى غاية سنة 2019 ذلك بسبب انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية.

## الفصل الثاني: أداء البنوك الجزائرية و علاقتها بالسياسات الاقتصادية (2000-2019)

### الفرع الثالث: تطور العرض النقدي خلال 2000-2019

عرفت الكتلة النقدية في الجزائر تطورا خلال السنوات 2000-2019 و الجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم : (04): تطور العرض النقدي M2

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المجمع M2	2022.5	2473.5	2901.5	3354.4	3738.03	4146.9	4933.7	5994.6	6955.9	7178.7
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المجمع M2	8162.8	9929.2	11015.1	11941.5	13673.2	13798	13716.3	19474.6	15638.13	16506.6

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات بنك الجزائر [www.bank.of.algeria.dz](http://www.bank.of.algeria.dz). واقع السياسة النقدية

خلال فترة 2010 - 2017 ، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 02، العدد 03 سبتمبر ص 2020.465

لقد عرفت الألفية الجديدة نمو متزايدا للكتلة النقدية التي النقدية من 2022.5 مليار دينار جزائري عام 2000 إلى 2473 مليار دج عام 2001 بنسبة نمو تقدر ب: 22.3% و يعزي ذلك إلى الزيادة في الأرصدة الخارجية و الانطلاق في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي خصص له مبلغ يقدر بحوالي 07 مليارات دولار أي حوالي 525 مليار دج لمدة متوسطة تمتد إلى 03 سنوات من أفريل 2001 إلى أفريل 2004 بالإضافة إلى ارتفاع حجم القروض المقدمة للاقتصاد الوطني والتي وصلت إلى 68% من إجمالي الديون الداخلية حيث بلغت 107.72 مليار دج موزعة منها حوالي 74 مليار دج قروض للقطاع العام و الباقي قروض للقطاع الخاص سنة 2002 بلغت الكتلة النقدية 2901.5 مليار دج بنسبة زيادة قدرها 17.3% مقارنة بنسبة 2001 و يرجع هذا الارتفاع لقيمة الأرصدة الخارجية الصافية من 1310.8 مليار دج إلى 1755.7 مليار دج سنة 2002 بنسبة تقدر بحوالي 34%.

المطلب الثالث: علاقة مؤشرات تقييم أداء البنوك الجزائرية بالسياسة النقدية.

للسياسات الاقتصادية المختلفة آثار فعالة في أداء البنوك التجارية وتعد السياسة النقدية و المالية من أبرز متغيرات البيئة الاقتصادية و إحدى أدوات السياسة الاقتصادية العامة و المؤثرة في النشاط الاقتصادي ككل، فلا يمكن تصور إمكانية وجود قطاع مصر في يتضمن بنوك تجارية تعمل بشكل فعال وحيد ما لم تكن البيئة الاقتصادية التي تعمل فيها تلك البنوك سليمة.

#### 1. أدوات السياسة النقدية خلال الفترة 2014-2020 :

إن السلطة النقدية قد شرعت في إصلاح السياسة النقدية بتهيئة عدة أدوات غير مباشر لبنك الجزائر تتماشى مع الحاجة التي يتطلبها الاقتصاد خاصة اقتصاد السوق النقدية، من أهم الأدوات التي نادى بها

السياسة النقدية في الجزائر ما يلي:

#### 2. معدل إعادة الخصم:

إن إعادة الخصم هي الوسيلة الأكثر استعمالا من طرف بنك الجزائر لإعادة تمويل البنوك والمؤسسات المالية من جهة، ومن جهة أخرى كأحد أدوات السياسة النقدية في مراقبة السيولة المصرفية، وتميزت عملية إعادة الخصم في الجزائر بمعدل خصم ثابت ومنخفض، وذلك مقابل إعادة التمويل الجهاز المصرفي من طرف البنك المركزي بإعادة خصم الأوراق المالية المقدمة من طرف البنوك التجارية، إن عملية إعادة تمويل البنوك

تتم في إطار سقف محدد كليا وفي إطار سقف محدد مسبقا لكل مؤسسة قرض، بحيث يتم تحديد هذا السقف كل ثلاثة أشهر بالاعتماد على نجاعة البنوك في استعمال السيولة ووضعها في متناول الأعوان الاقتصاديين وهذا وفقا للسياسة النقدية المسطرة من طرف السلطات النقدية<sup>1</sup>.

لقد حدد قانون النقد والقرض شروط إعادة الخصم لدي بنك الجزائر، مع العلم أن هذه العملية يمكن أن تتم وفق الصيغ التالية (المادتين 69 و 72 من قانون النقد والقرض 90/10)، ونذكر هذه الشروط:

1. إعادة خصم سندات تمثل عمليات تجارية سواء كانت مضمونة من الجزائر أو من الخارج. 2. إعادة خصم للمرة الثانية لمستندات تمويل تمثل قروضا موسمية أو قروض تمويل قصيرة الأجل على أن لا تتعدى المدة القصوى 6 أشهر، مع إمكانية تجديد هذه العملية دون أن تتجاوز مهلة المساعدة 12 شهرا.
3. إعادة الخصم للمرة الثانية لسندات مصدرة أساسا لإحداث قروض متوسطة المدى على أن تتجاوز المدة القصوى 6 أشهر، ويمكن تجديدها دون أن تتعدى المدة الكلية للتجديدات 3 سنوات
4. خصم سندات عمومية لصالح البنوك والمؤسسات المالية والتي يفصل عن تاريخ استحقاقها ثلاث أشهر على الأكثر.

تم تعديل معدل إعادة الخصم منذ صدور قانون النقد والقرض تقريبا كل سنة، بسبب النمو الشديد للكتلة النقدية، ولقد استقر معدل إعادة الخصم عند 4 % منذ سنة 2014 لأن الوضع في الجزائر بدأ يعرف نوعا من الاستقرار المالي والنقدي<sup>2</sup> 2017، والجدول التالي يوضح تطورا معدل إعادة الخصم لدي بنك الجزائر:

<sup>1</sup> - مخلوفي عبد العالي، الاقتصاد الجزائري في ظل أزمات أسعار النفط دراسة مقارنة بين أزمي 1986 و 2014، مذكرة النيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة محمد بوضياف المسلة 2017/2018. ص 90-91.

<sup>2</sup> - بنك الجزائر، التقرير السنوي (2017) التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، ص 79.

الجدول رقم (05): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2014-2020)

السنة	معدل إعادة الخصم %
2014	4
2015	4
2016	3.50
2017	3.75
2018	3.75
2019	3.75
2020	-

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على:

- بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 44 الجزائر، ديسمبر 2018، ص 17.
- بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 45 الجزائر مارس 2019، ص 17.
- بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 49، الجزائر، مارس 2020، ص 17.

نلاحظ من خلال الجدول (1) أن معدل إعادة الخصم بقي ثابت خلال السنتين 2014 و 2015 بنسبة 4%، ثم بدء بالتراجع النسبي أي الانخفاض إلى 3.5 لسنة 2016 حيث شهدت هذه الفترة إعادة تنشيط عمليات خصم السندات الخاصة والعمومية وخفض معدلها مع الاستعداد للمباشرة في عمليات السوق المفتوحة في بداية سنة 2017، ومن 2017 إلى 2019 بدء المعدل بالارتفاع ليبلغ 3.75% وبقي هذا المعدل ثابت إلى غاية اليوم وذلك الاستقرار معدل التضخم عند مستويات دنيا وانعدام إعادة التمويل لدي بنك الجزائر وهذا ما يفسر ثبات معدل إعادة الخصم.

### 3. معدل الاحتياطي الإجباري:

تعتبر آلية الاحتياطي الإجباري في الجزائر، من الآليات الرقابية التي استحدثها القانون 90/10، إذ خصصها بمادة قانونية صريحة، حدد فيها صلاحيات بنك الجزائر في فرض هذه النسبة بقيمة لا تتعدى 28%، إلا في حالات الضرورة المنصوص عليها قانونيا وفوض له استخدامها كأحدى أدوات السياسة النقدية، إلا أن الأمر 03/11 المعدل والمتمم للقانون 90/10 لم يذكر أداة الاحتياطي الإجباري بصورة مباشرة، غير أن بنك الجزائر أعاد تقنينها عبر تعليمة صادرة عنه سنة 2004، والتي حدد من خلالها خضوع مختلف الودائع الجارية، ولأجل، وسندات الصندوق، دفتر التوفير الودائع المشترطة في عمليات الاستيراد والودائع الأخرى، لمعدل الاحتياطي الإجباري الذي يمكن أن يصل حتى 15% من دون استثناء وبالأسلوب نفسه، ويتم تحديد وعاء الاحتياطي الإجباري بصورة شهرية تبدأ من منتصف الشهر، بالإضافة يتضمن تطبيق هذه آلية في الجزائر منح بنك الجزائر عائد على الاحتياطيات الإجبارية في شكل فائدة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - رايس فضيل، تحديات السياسة النقدية و محددات التضخم في الجزائر (2000-2011)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، جامعة تبسة الجزائر، العدد (61-62)، ربيع 2013، ص 200-201.

## الفصل الثاني: أداء البنوك الجزائرية و علاقتها بالسياسات الاقتصادية (2000-2019)

الجدول رقم (06): تطور معدل احتياطي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2014-2020)

السنة	معدل احتياطي الإجمالي %
2014	12
2015	12
2016	8
2017	4
2018	10
2019	10
2020	8

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على :

- بنك الجزائر : النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 44 الجزائر، ديسمبر 2018، ص 17.
- بنك الجزائر : النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 45 الجزائر مارس 2019، ص 17.
- بنك الجزائر : النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 49 الجزائر مارس 2020، ص 17.

صندوق النقد الدولي : كلمة محافظ بنك الجزائر في الاجتماع المشترك الصندوق النقد والقرض، 26 أبريل 2020 نلاحظ من خلال الجدول (2) أن معدل الاحتياطي الإجمالي بقي مستقرا عند 12% خلال السنتين 2014 و 2015، لأن السلطات النقدية تعتمد في هذه الفترة بدرجة كبيرة على هذه الأداة من أجل امتصاص السيولة وتعزيز دور السياسة النقدية للتحكم في التضخم يبدأ معدل الاحتياطي الإجمالي في الانخفاض وتراجع سنة 2016 و 2017 إلى 8% و 4% على التوالي، مما يعني أن اقتصاد الوطني يعاني من حالة ركود في تلك المرحلة وانخفاض المعدل هنا هو سياسة نقدية توسعية تعمل على إعطاء البنوك القدرة علي التوسع في منح الائتمان و انتعاش الاقتصادي ومعالجة الركود، ثم يعود إلى الارتفاع خلال السنتين 2018 و 2019 إلى 10 ، وفي سنة 2020 انخفاض إلى 8%

#### 4. عمليات السوق المفتوحة :

نص قانون النقد والقرض 90/10 باستخدام عمليات السوق المفتوحة من خلال المتاجرة في السندات العمومية التي لا تتجاوز مدة استحقاقها ستة أشهر على أن لا يتجاوز المبلغ الإجمالي لهذه السندات 20% من إجمالي الإيرادات العادية للدولة للسنة المنصرمة، لكن بعد صدور الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض أزال شرط سقف 20% جعله مفتوحا حسب ما تقتضيه ظروف وأهداف السياسة النقدية، طبقت عملية السوق المفتوحة لأول مرة سنة 1996 عندما قام البنك المركزي بشراء السندات العمومية التي تتجاوز ستة أشهر (بن علية وتومي 2020، الصفحة 56). ومنذ صدور فائض السيولة في السوق النقدية عام 2001، لم يتمكن بنك الجزائر من بيع . سندات عمومية لامتناس السيولة الفائضة، لكن بدءا من سنة 2004 هناك مجهودات تبذل لاستعمالها كأداة نقدية فعالة على أن يقوم المتعاملون الاقتصاديون بطرح الأوراق المالية على المدينين المتوسط والطويل لتفعيل عمل السوق النقدية، رغم هذه المجهودات بقيت عمليات السوق المفتوحة غير مستعملة منذ سنة 2002، لكن مع انخفاض نسبة السيولة في الاقتصاد أعاد بنك الجزائر تفعيل دور هذه الأداة النقدية

الهامة، وهو ما تجلى ذلك حيث تم تحديد أواخر سنة 2017 معدل فائدة قدر بـ 3.5 لسندات تستحق لفترة ما بين 7 أيام 3 أشهر 6 أشهر، 12، شهر لكن تطبيق عمليات السوق المفتوحة لم تتم بعد من قبل بنك الجزائر.<sup>1</sup>

المبحث الثالث : أدوات أخرى للسياسة النقدية وتطور الوضعية النقدية ومقالاتها (2014-2020)

المطلب الأول : أدوات أخرى للسياسة النقدية في الجزائر (2014-2020)

هناك أدوات أخرى للسياسة النقدية تم استعمالها من طرف السلطات النقدية الجزائرية من أجل

تحقيق أهداف السياسة النقدية، نذكر منها:

### 1. آلية استرجاع السيولة بالمناقصة:

تعتبر آلية استرجاع السيولة بالمناقصة من طرف بنك الجزائر، إحدى التقنيات التي استحدثها هذا البنك كأسلوب لسحب فائض السيولة، وقد دخلت هذه الآلية حيز التنفيذ منذ شهر أفريل سنة 2002، وتعتمد آلية استرجاع السيولة على البياض، على استدعاء بنك الجزائر للبنوك التجارية المشكلة للجهاز المصرفي، وان تضع هاته الأخيرة اختياريا لديه حجما من سيولتها في شكل ودائع لمدة 24 ساعة أو لأجل، في مقابل استحقاقها لمعدل فائدة ثابت يحسب على أساس فترة الاستحقاق (N/360)، وذلك عبر مشاركتها في مناقصة يعلنها بنك الجزائر.

تظهر مرونة آلية استرجاع السيولة عبر المناقصة في الحرية التي تمنحها لبنك الجزائر في تحديد سعر الفائدة المتفاوض عليه، و في حجم السيولة التي يرغب في سحبها من السوق و التي قد لا يتم تحقيقها عبر سياسة الاحتياط الإجباري، و خاصة و أن بنك الجزائر أصبح يتدخل بهذه الآلية بصورة أسبوعية في السوق النقدية منذ سنة 2002، و نظرا إلى ما تتمتع به آلية السيولة عبر المناقصة من مرونة، فقد أصبحت تمثل الأداة الرئيسية في تنفيذ السياسة النقدية لبنك الجزائر منذ 2001، وخصوصا في ظل ما تشهده البنوك من فائض كبير في السيولة.<sup>2</sup>

### 2. تسهيلات الودائع المغلة للفائدة:

جاء تطبيق آلية تسهيل الودائع المغلة للفائدة ابتداء من 2005 وفقا للتعليمية رقم 04-05 المؤرخة في 14 جوان 2005، فالتسهيلات الدائمة للودائع لدي بنك الجزائر لـ 24 ساعة التي يتم القيام بها على بياض وبمبادرة من البنوك يتم مكافأتها بمعدل ثابت يعلن عنه بنك الجزائر، يتغير هذا المعدل حسب تقلبات السوق وتطور هيكل معدلات عمليات وتدخلات بنك الجزائر - بنك الجزائر: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2010 الجزائر، جويلية 2011، الصفحة 156).

### 3. استقلالية السياسة النقدية (السلطة النقدية)

استقلالية البنك المركزي تضمن مصداقية السياسة النقدية، أي ثقة الجمهور في تنفيذ الأهداف التي أعلن عنها ضمن الإستراتيجية النقدية، ذلك أن صياغة سياسة نقدية من طرف مسؤولين لا يمارسون السياسة

1 - مليكة ناجعي، تقييم أداء بنك الجزائر في ادارة السياسة النقدية في ضل تقلبات أسعار النفط، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص بنوك و محاسبة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة 2019-2020، ص 143.

2 - رايس فضيل، مرجع سابق، الصفحة 200-201.

ولمتزمين بمهامهم يكونون جديرين أكثر من غيرهم في تحقيق الأهداف المسطرة وكل تدخل من إي جهة كانت لصياغة السياسة النقدية يفقدها مصداقيتها، كما أن السلطة النقدية المستقلة تستطيع توفير ونشر المعلومات المتعلقة بأن السلطة النقدية المستقلة تستطيع توفير ونشر المعلومات المتعلقة بإجراءات ومؤشرات السياسة النقدية التي تبين مدى سعي البنك المركزي للإعلان عن تحقيق أهداف نقدية معينة، كالتوسع في المعروض النقدي بمعدل يتناسب مع نمو الناتج المحلي الإجمالي أو تحقيق معدل تضخم يلتزم البنك المركزي على تحقيقه. كما تكمن أهمية السياسة النقدية الأكثر شفافية في ترسيخ فكرة الاعتماد على البنك المركزي من قبل المتعاملين الاقتصاديين. ويرى العديد من المفكرين الاقتصاديين أن استقلالية البنك

المركزي خير ضمان لفعالية السياسة النقدية ومصداقيتها.<sup>1</sup>

ويمكن لنا أن نوجز أهم المعايير التي تقاس بها مدى استقلالية البنك المركزي من عدمه وهي:

- سلطة وحرية البنك المركزي في وضع وتنفيذ السياسة النقدية ومدى التدخل الحكومي في ذلك والهيمنة الفاصلة بين الطرفين في حال الاختلاف بشأن هذه السياسة.
- مدى التزام البنك المركزي في تمويل العجز في الميزانية.
- مدى التزام البنك بشراء أدوات الدين الحكومية المباشرة.
- مدى التزام البنك بمنح التسهيلات الائتمانية للحكومة مؤسساتها
- سلطة الحكومة في تعيين وعزل محافظي البنوك المركزية وأعضاء مجالس إدارتها و مؤسساتها ومدة ولايتهم ومعدل استقرارهم في وظائفهم.
- سلطة الحكومة بشأن ميزانية البنك المركزي.
- مدى تمثيل الحكومة في المجالس وما إذا كان التمثيل للحضور والاستماع أم يمتد إلى حق التصويت والمشاركة والاعتراض عن اتخاذ القرارات.
- مدى أهمية هدف المحافظة على استقرار الأسعار قيمة العملة كهدف أساسي.
- مدى مساءلة البنك المركزي أمام الهيئات الأخرى. قويدر وإبراهيمي، الصفحة 58-59)<sup>2</sup>
- وتتمثل أهم أسباب الاتجاه نحو استقلالية البنوك المركزية فيما يلي:
- عدم نجاح وتحكم وسيطرة الحكومة بإدارة السياسة النقدية.
- سعي الحكومات للسيطرة على البنوك المركزية لتوجيه السياسة النقدية بما يخدم سياستها المالية والاقتصادية من خلال تطبيق بعض السياسات النقدية التي تساهم في التضخم وتخدم الموازنة العامة كالإصدار النقدي بدون مقابل.
- انهيار نظام بروتن وودز وظهور ظاهرة التضخم في كل من الدول الرأسمالية المتقدمة وكذلك النامية، حيث كان ينظر إلى ظاهرة التضخم كنتاج للسياسة النقدية المطبقة من قبل البنك المركزي.

<sup>1</sup> - عباش مسعود وبن رابع رضوان السياسة النقدية ودورها في معالجة الاختلالات الاقتصادية في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص علوم تجارية جامعة اقلي محند أولحاج البويرة 2014/2015.

<sup>2</sup> - معيزي قويدر، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2006)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر،

- عدم فعالية وكفاءة السياسة النقدية خصوصا في مجال مكافحة التضخم في بعض الدول نتيجة لتدخل الحكومة بدراسة كبيرة في رسم السياسة النقدية، إذ أظهرت نتائج بعض الدراسات أن هناك علاقة بين استقلالية البنك المركزي وخفض معدلات التضخم دون التأثير السلبي على معدلات النمو وهذه الدراسات نادى بضرورة استقلالية البنك المركزي.

إن استقلالية البنوك المركزية عن الحكومة تجعله لا يخضع لها، وذلك في حالة طلبها أو إلحاحها على الإصدار النقدي الفائض لأن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار داخل إقليم الدولة.<sup>1</sup>

**المطلب الثاني: تطور الوضعية النقدية في الجزائر خلال الفترة (2014-2020)**

تعتبر الكتلة النقدية من أهم العوامل المؤثرة على مستوى النشاط الاقتصادي في الجزائر وتوسعي السلطة النقدية ممثلة في مجلس النقد والقرض دوما في حسن التحكم فيما يلائم تطور ونمو النشاط الاقتصادي، حيث أن الإفراط في إصدار النقد دون مقابل مادي له من السلع والخدمات سوف يؤدي إلى مشكلة التضخم وكذا انخفاض القدرة الشرائية للعملة الوطنية.

### 1. تطور الكتلة النقدية ومكوناتها خلال الفترة 2014-2020 :

يقصد بالكتلة النقدية هي تلك الكمية من النقود المتوافرة في فترة زمنية معينة والتي تتحدد عادة من قبل السلطات النقدية، وهي الكمية النقدية المتمثلة في وسائل الدفع بجميع أنواعها.<sup>2</sup>

وتعرف الكتلة النقدية أيضا بأنها (مويسي و بوسمينة 2020، الصفحة (659) كمية النقود المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، ويقصد بالنقود المتداولة هنا هي كافة أشكال النقود التي يحوزها الأفراد أو المؤسسات والتي تختلف أشكالها بمدى التطور الاقتصادي والاجتماعي وتطور العائدات المصرفية في المجتمعات".

ويتم تحليل مكونات الكتلة النقدية دائما بالاعتماد على درجة السيولة إلى:

(أ) **المتاحات النقدية:** وهي عبارة عن وسائل الدفع السائلة، التي وضعت تحت تصرف الأفراد والمؤسسات، فهي تعتبر سيولة مطلقة والأصل النهائي الذي يمكن أن تتحول إليه كافة الأصول في حين لا يمكنه أن يتحول إلى أصل آخر أكثر سيولة تتضمن كل من النقود الائتمانية، والنقود المصرفية.

(ب) **المتاحات شبه النقدية:** تتمثل المتاحةات شبه النقدية في وسائل الدفع غير السائلة، فهي الودائع التي لا يمكن استعمالها مباشرة كوسائل دفع وتتضمن ما يلي:

- الودائع للأجل: هي التي لا يحق لصاحبها استعمالها إلا بعد انقضاء الأجل المحددة (من شهر إلى سنة أو أكثر) التي اتفق عليها المودع مع البنك مقابل فوائد حيث كلما زادت الفترة زادت الفائدة و العكس.
- الودائع بإخطار أو بإشعار: وهي الودائع التي لا يحق لصاحبها سحبها إلا بعد إنذار من البنك في وقت محدد.
- الودائع على الدفاتر: مثل هذه الودائع تعطي الحق لأصحابها في الحصول على فائدة، غير أنهم لا يستطيعون تحريك هذه الأموال باستخدام الشيكات، بل يتم تسجيل كل العمليات سواء السحب أو الإيداع على دفتر

<sup>1</sup> - علوني عمر و زرق سيد أحمد، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2014)، مذكرة لنيل شهادة الماستر التخصص اقتصاد نقدي ومالي جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2015-2016.

<sup>2</sup> - غريبي أحمد و بوشريط أسامة، تطور الكتلة النقدية و أثرها على الناتج الداخلي الخام في الجزائر، مجلة الاقتصاد و التنمية، جامعة المدية العدد 5، جانفي 2016، ص188.

## الفصل الثاني: أداء البنوك الجزائرية و علاقتها بالسياسات الاقتصادية (2000-2019)

خاص، يكون بحوزة صاحب الحساب، وتمثل في الحسابات على الدفتر في البنوك، حساب التوفير والاحتياط أو حسابات الادخار السكاني.<sup>1</sup>

الجدول رقم (07) : تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 2014-2020

السنة	شبه النقود	النقود	الكتلة النقدية	معدل نمو M1	معدل نمو M2
2014	4083,7	9603,0	13686,6	16,4	14,60
2015	4443,4	9261,1	13704,5	3,60	0,13
2016	4409,3	9407,0	13816,3	1,57	0,79
2017	4708,5	10266,1	14974,6	9,1	8,38
2018	5232,6	11404,1	16636,7	11,1	11,1
2019	5531,4	10979,2	16510,7		

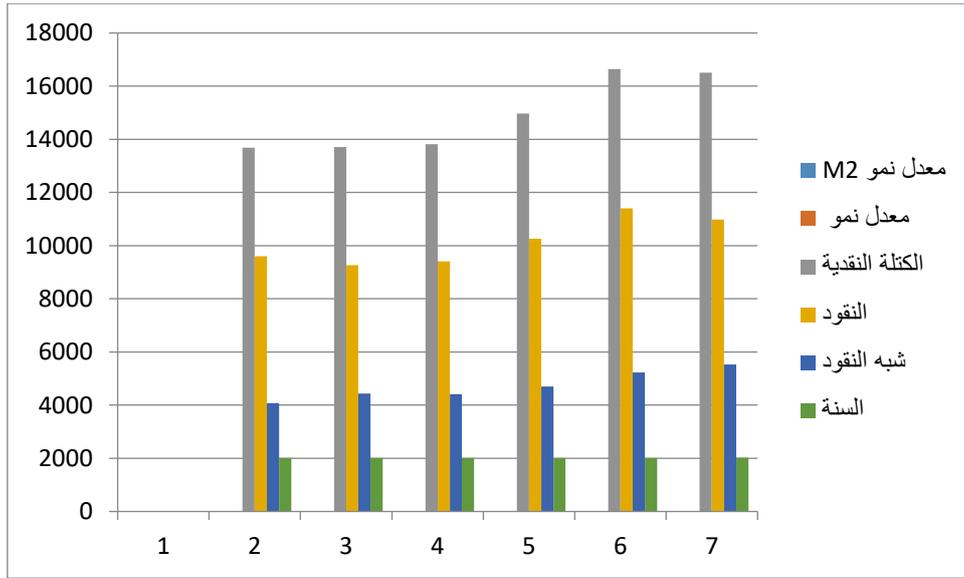
الوحدة : مليار دج

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على:

- بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 45 الجزائر مارس 2019 ص 10-11.
- بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 49 الجزائر مارس 2020. ص 10.11.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2018 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ديسمبر 2020.
- خلاص أسماء أثر نمو الكتلة النقدية على التضخم في الجزائر دراسة تحليلية و تنبئية في أفق 2022، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص اقتصاد كمي .، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي، 2017/2018، ص.

<sup>1</sup> - خلاص أسماء ، أثر نمو الكتلة النقدية على التضخم في الجزائر دراسة تحليلية و تنبئية في أفق 2022، مذكرة لنيل شهادة ماستر ، تخصص اقتصاد كمي ، جامعة العربي بن مهيدي - أم بواقي 2017-2018 ، ص 25 .

الشكل رقم (07): تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 2014-2020.



المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد علي معطيات الجدول (3)

من خلال الجدول رقم (3) والشكل المرفق له نلاحظ أنه في سنة 2014 عرف المجمع النقدي M1 ارتفاع بشكل معتبر قدر ب 16.4% وسجل نقصا في العام الموالي قدره 3.6% كما بسبب الانخفاض الحاد في أسعار البترول الذي بدأ في 2015 والذي استمر في 2016 حدثت عجوزات كبيرة في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات، وتقلص حاد في الاحتياطي النقدي مما تسبب في نمو ضعيف أو شبه منعدم في M2 في سنة 2016 بنسبة 0.79% كما كان عليه الحال في 2015 بنسبة 0.13% وهي أدنى نسبة مسجلة على مدار تطور عرض النقود في الجزائر، وقد كان الانخفاض في معدل نمو M2 في 2015 راجع جزئيا إلى الانخفاض ودائع القطاعات خارج المحروقات، أما بالنسبة لما حدث في 2016 يراجع سببه إلى انخفاض ودائع القطاعات خارج المحروقات (32) بينما ارتفعت ودائع المحروقات بنسبة 2.6<sup>1</sup>.

ليعود الارتفاع من جديد في الكتلة النقدية M2 خلال سنتي 2017 و 2018 حيث سجلت نسبة نمو 8.38% و 11.1% علي التوالي ، ويعود ارتفاع الكتلة النقدية M2 في 2017 أساسا إلى الزيادة القوي في الودائع تحت الطلب علي مستوي المصارف ب 20.5% ، وزيادة المجموع M1 بما يقارب 9.1% لسنة 2017 و 11.1% لسنة 2018<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2016 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، سبتمبر 2017، الصفحة 129.

<sup>2</sup> - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2018 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ديسمبر 2020 الصفحة 133-134.

المطلب الثالث : تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة 2014-2020

تمثل مقابلات الكتلة النقدية مجموع الأصول والديون التي تقابلها عملية إصدار وخلق النقود من طرف البنك المركزي والبنوك التجارية هذه المقابلات تتمثل في:

1. صافي الأصول الخارجية : تمثل كل من الذهب والعملية الصعبة واحتياطات الصرف، ويمكن اعتبار الأصول الخارجية المقابل الخارجي للكتلة النقدية، ويتم الحصول على هذه الأصول نتيجة العمليات التجارية والمالية التي يقوم بها البلد مع العالم الخارجي.

2. القروض إلى الدولة (المقدمة إلى الخزينة) : الخزينة العمومية هي التي تسيّر مال الدولة بتحصيل إيراداتها و تمويل نفقاتها ، حيث تعتبر القروض المقدمة إلى الخزينة أحد مقابلات الكتلة النقدية وهي عبارة عن قروض تطلبها الخزينة العمومية من البنك المركزي والمؤسسات المالية والأفراد، وإن ارتفاعها يؤدي إلى الزيادة في كمية النقود المتداولة، كما يؤدي انخفاضها إلى تقلص في كمية النقود. ونجد فيها ما يلي:

■ السندات العمومية الموجودة بمحفظة البنوك هي عملية حجز مبلغ معين من النقود من قبل ك بنك لفائدة الخزينة العمومية، ويكون هذا الحجز وسيلة لتمويل الخزينة العمومية، وتمثل هذه السندات نسبة من كمية العملة التي يحدتها البنك.

■ تسبيقات البنك المركزي تلجأ الخزينة العمومية إلى البنك المركزي لطلب النقود وذلك لتغطية العجز في تحقيق النفقات الحكومية.

■ ذمم على الأفراد والمنشآت على الخزينة : تتمثل في الودائع التي يكونها الأفراد والمنشآت لدي شبكة الخزينة العمومية، وذلك من خلال مختلف الحسابات المفتوحة لديها (حسابات تحت الطلب ولأجل وسندات.

3. القروض إلى الاقتصاد : وهي المستحقات الممنوحة للمؤسسات و التسبيقات المقدمة للعائلات وهذه القروض تعتبر إحدى المقابلات للنقود لكون منحها يؤدي إلى الزيادة في كمية النقود المتداولة بالإضافة إلى ارتفاع مستواها الذي يؤدي إلى ارتفاع الوسائل النقدية المتاحة، والعكس بالنسبة إلى انخفاضها.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - زقلاوي كلتوم و بايشي حنان تقيم فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2005 2015). مذكرة لنيل شهادة الماستر ، تخصص تحليل اقتصادي وحوكمة جامعة أحمد دراية أدرار - الجزائر ، 2015/2016. ص36

## الفصل الثاني: أداء البنوك الجزائرية و علاقتها بالسياسات الاقتصادية (2000-2019)

الجدول رقم (08): تطور المقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة 2014-2020

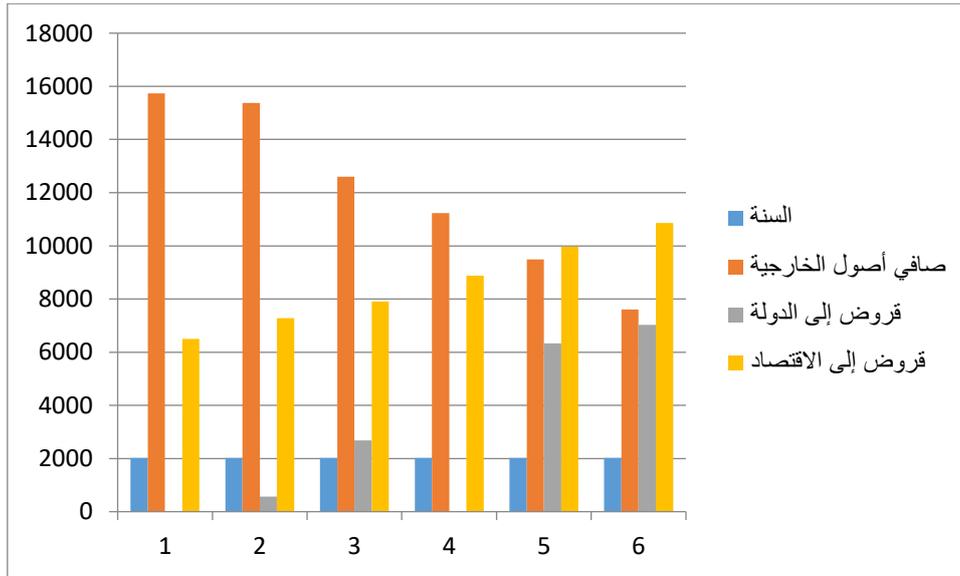
السنة	صافي أصول الخارجية	قروض إلى الدولة	قروض إلى الاقتصاد
2014	15734,5	1992,4	6504,6
2015	15375,4	567,5	7277,2
2016	12596	2682,2	7909,9
2017	11227,4	4691,9	8880
2018	9485,6	6325,7	9976,3
2019	7598,7	7023,9	10857,8

الوحدة : مليار دج

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على:

- بنك الجزائر : النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 45 الجزائر مارس 2019، ص 10-11 بنك الجزائر : النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 49 الجزائر مارس 2020، ص 10-11.

الشكل رقم (08) : تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة 2014-2020



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 45 الجزائر مارس 2019

- بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 49 الجزائر مارس 2020.

من خلال الجدول (4) والشكل المرفق له نلاحظ أن :

4. صافي الموجودات الخارجية: نلاحظ أن صافي الموجودات الخارجية في انخفاض مستمر من فترة (2019-2014)، في سنة 2015 قدرة نسبة الانخفاض (-1.9%) مقارنة بسنة 2014 التي بلغت 3.7% وبقيمة 15734.5 مليار دج مقابل 15375.4 مليار دج لسنة 2015، أي تقليص وتراجع طفيف في نمو الموجودات الخارجية الصافية وكل هذه بسبب تراجع قيمة الدينار مقارنة بعملات الأجنبية.

نلاحظ خلال السنتين 2015 و 2016 أن هناك تراجع وانخفاض في الموجودات الصافية وتقلص في قيمتها حيث من 15375.4 مليار دج إلى 12596 مليار دج على التوالي، وبمقارنتها بالسنة 2014 التي بلغت فيها قيمة صافي الأصول الخارجية 15734.5 مليار دج، ويرجع سبب الانخفاض إلى الانخفاض الكبير والشديد في أسعار البترول والذي نجم عنه تدهور وانخفاض سعر صرف العمل الوطنية، والذي قدر ب 109.44 دج مقابل 1 دولار سنة 2016 . ( فرجاني و صبراني، 2017/2018، الصفحة (54) ولقد عرفت السنتين 2017 و 2018 انخفاض وتراجع بنسبة 10.9 في 2017 و 15.5% في 2018، أي ما يمثل تراجع ب 1741.8 مليار دج أي أصبح بقيمة 9485.6 مليار دج، ويفسر هذا التقلص والذي هو أدنى بقليل من التقلص الذي عرفه صافي التدفقات السلبية للرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات، بانخفاض سعر الصرف الدينار مقابل الدولار على الرغم من تحسن في سعر صرف الأورو مقابل الدولار العملات التي تشكل احتياطات الصرف بين 2017 و 2018. ( بنك الجزائر، التقرير السنوي 2018 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ديسمبر 2020، ص 136

5. القروض إلى الدولة: لقد شهدت قروض الدولة ارتفاعا وانخفاضا خلال فترة (2014-2019)، عرف صافي استحقاقات الدولة على النظام المصرفي تقلصا بين ديسمبر 2014 ونوفمبر 2015 ( 95.6%)، منتقلا من 1992.4 إلى 88.50 مليار دج تحت أثر استعمال موارد صندوق ضبط الموارد FRR الناجم عن تفاقم عجز عمليات الخزينة العمومية وعمليات إعادة الشراء من طرف الخزينة العمومية للاستحقاقات غير الناجمة للمصارف لزيائتها من المؤسسات العمومية في نهاية 2015، ولأول مرة منذ سنة 2005 لم تعد الدولة دائنا صافيا تجاه النظام المصرفي حيث بلغ صافي القروض النظام المصرفي على الدولة 567.5 مليار دج تحت أثر انخفاض قائم صندوق ضبط الموارد وارتفاع استحقاقات المصارف على الدولة . ( بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2016، الصفحة (134)

صافي القروض الموجهة الدولة قد عرف ارتفاعا قدر ب 74.9% منتقلا من 2682.2 مليار دج في نهاية 2016 إلى 4691.9 مليار دج في نهاية 2017 ، تحت أثر تزايد مستحقات بنك الجزائر على الخزينة العمومية التي انتقلت - 87001 مليار دج في نهاية 2016 إلى 1967.4 مليار دج في نهاية 2017 برغم من انخفاض مستحقات المصارف على الدولة (بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، جويلية 2018، الصفحة (125) وفي نهاية 2017 عرف ارتفاع بمقدار 34.8% منتقلا من 4691.9 مليار دج إلى 6325.7 مليار دج في نهاية

## الفصل الثاني: أداء البنوك الجزائرية و علاقتها بالسياسات الاقتصادية (2000-2019)

2018، تحت أثر تزايد مستحقات بنك الجزائر على الخزينة العمومية التي انتقلت 1967.4 مليار دج في نهاية 2017 إلى 3857.8 مليار دج في نهاية 2018 ذلك بالرغم من انخفاض مستحقات المصارف التجارية على الدولة.<sup>1</sup>

6. القروض إلى الاقتصاد: أن حجم القروض المقدمة للاقتصاد في نمو وتزايد مستمر حيث انتقلت من 6504.6 مليار دج سنة 2014 إلى 7277.2 مليار دج لسنة 2015 بنسبة 11.9% ، فنلاحظ أنها تسجل كل سنة ارتفاع مقارنة بالسنة التي قبلها، تزايدت خلال سنة 2016 عن بنسبة 8.4% حيث بلغت 7909.9 مليار دج وهذا في ظل تراجع موارد البنوك وتزايدت خلال سنة 2018 بـ 12.4% مقابل 12.3% في 2017، وبالغة 9976.3 مليار دج في 2018.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2018 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، ديسمبر 2020 ، الصفحة 136-137.

<sup>2</sup> - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2018 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ديسمبر 2020، الصفحة 137.

### خلاصة الفصل :

كان الهدف من إنجاز هذا البحث هو التعرف أو قياس أثر السياسية النقدية الأداء المالي للبنوك التجارية، وحتى يتمكن من الوصول إلى الأهداف المرجوة كان لا بد من التعرف على المتغيرات المحيطة بالموضوع سواء السياسية النقدية أو الأداء المالي للبنوك بصفة عامة ثم خصصنا في الدراسة دراسة حالة الجزائر من 2014-2020). يلعب الرقابة النوعية للمفاضلة بين مختلف الأنشطة

أما الفصل الثاني لقد تطرقا في المبحث الأول إلى الإصلاحات البنكية في الجزائر وأهم المؤشرات المعتمدة في أداء البنوك الجزائرية خلال 200-2019 ، قبل عام 1990 لم يكن هناك حديث عن وجود سياسية نقدية واضحة وحقيقية في الجزائر، إلا بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10 ولقد تطورت الساسة النقدية أكثر بعد الإصلاحات وتميزت بالحذر والعزم والذي أكد على درجة عالية للاستقلالية البنك.

و لقد مرت السياسة النقدية بعدة مراحل قبل و بعد صدور قانون النقد والقرض وذلك لم فرضته الظروف التي مرت بها الجزائر نذكر منها أزمة إنهيار أسعار النفط خلال 2014 أثبت أن الجزائر ما مازالت تعاني من تبعية المحروقات التي أصبحت تمثل 97% من إيراداتها حتى أصبح الاقتصاد ريعي، بالرغم من أنها تملك الحلول والبدائل لمواجهة إنهيار أسعار النفط التي يمكن أن تؤثر على الاستقرار المالي والتي امتدت إلى سنة 2017 ونظراً لحاجة الخزينة إلى تغطية احتياجاتها قررت الحكومة اللجوء إلى أداة غير تقليدية فهناك أداة واحدة تطبق في الجزائر وفق قانون النقد والقرض وتتمثل في أداة السير الكمي لعلاج الأزمات والركود. ومن خلال المبحث الثالث يمكن أن تقول أن الجزائر لجأت إلى أدوات أخرى في تطبيق السياسة النقدية وتطور الكتلة النقدية ومقابلتها (2014-2020) و بدخول عام 2020 و ظهور فيروس Covid الذي أثر على الحياة الاجتماعية والاقتصادية فلقد كبدنا هذا الفيروس خسائر كبيرة و زياده في نمو الكتلة النقدية فأدي إلى إنهيار أسعار النفط وأثر بشكل كبير على اقتصاديات الدول القوية منها والضعيفة ومنها الجزائر فكان يجب تدخل البنوك من أجل تحقيق نوعا من الاستقرار المالي من خلال أدوات أخرى للسياسة ولقد تم دراسة تطور الوضعية النقدية في الجزائر من أجل معرفة درجة الاستقرار المالي بدراسة تحليلية الكتلة النقدية ومكوناتها ومقابلتها في الجزائر.



الخاتمة

## خاتمة :

تناولت هذه الدراسة موضوع: "فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (2014-2020) ، وكان الهدف من هذه الدراسة محاولة تسليط الضوء على الدور الفعال للسياسة النقدية باعتبارها أهم جزء ضمن السياسات الاقتصادية والذي يلعب دور المؤثر في ظواهر اقتصادية أخرى كثيرة من بينها تحقيق الاستقرار المالي الذي أصبح مطلباً ملحا خاصة في خضم الظروف التي يعيشها العالم من عدم استقرار كلي بسبب جائحة كوفيد 19 وبعد تحليلنا لكل من السياسات النقدية، الكتلة النقدية والاستقرار المالي في الجزائر خلال فترة الدراسة، توصلنا إلى مجموعة من النتائج النظرية والتطبيقية مفادها ما يلي:

النتائج النظرية: للدراسة من خلال الدراسة النظرية لمتغيرات الدراسة بالاعتماد على الأدبيات السابقة، تم التوصل إلى النتائج:

- السياسة النقدية هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات والأساليب التي تحددها السلطة النقدية لتأثير على حجم الكتلة النقدية وعلى الائتمان النقدي ؛
- تشمل السياسة النقدية نوعين أساسيين سياسة نقدية توسعية وسياسة نقدية انكماشية، وكذلك تشمل على أدوات تقليدية تتمثل في أدوات كمية وأدوات كيفية وأدوات غير تقليدية أي حديثة؛
- تستخدم السياسة النقدية للتأثير على الأهداف الأولية التي اختارتها السلطة النقدية ثم التأثير على الأهداف الوسيطة وذلك من أجل الوصول إلى أهداف النهائية التي ترسمها السياسة النقدية العامة.
- في الجزائر لم يكن بالإمكان الحديث عن استقلالية البنك المركزي الجزائري إلا بعد صدور القانون النقد والقرض 90-10، حيث منح هذا القانون بنك الجزائر درجة عالية من استقلالية في إدارة سياسة النقدية؛
- يمكننا حصر مسار السياسة النقدية في مرحلتين وهما سياسة النقدية قبل قانون النقد والقرض، والسياسة النقدية بعد قانون النقد والقرض ، فالنسبة الكتلة النقدية في الجزائر عرفت وتيرة نمو متزايدة خلال فترة الدراسة وبالمقابل عرفت مقابلاتها تباين بين الارتفاع والانخفاض نتيجة تدهور قطاع المحروقات؛
- أثرت الأزمة المالية لسنة 2014 على مسار السياسة النقدية في الجزائر ومع تصاعد هذه الأزمة وتفاقمها إلى سنة 2017 ، حيث لم يبق البنك المركزي بصفته المسؤول عن استقرار المالي والنقدي مكتوف الأيدي بل حاول التأقلم مع تحديات التي تواجهه باستحداث تدابير وإجراءات استثنائية للتعامل مع الوضع السائد، فلقد اضطرت السلطات النقدية الجزائرية الانتقال من السياسة النقدية التقليدية إلى السياسة النقدية غير التقليدية، باستخدام آلية التيسير الكمي بصفقتها أفضل اختيار يلجأ إليه البنك المركزي في الظروف غير الطبيعية وفي أوقات الأزمات من أجل مواجهة تداعيات الأزمة المالية واحتواء حالة عدم الاستقرار المالي .
- لا يقتصر مفهوم الاستقرار المالي على كيفية التعامل مع الأزمات المالية وقت وقوعها فقط، ولكنه يعمل بالأساس على تأهيل القطاع المالي لاستيعاب وامتصاص تلك الأزمات.

النتائج التطبيقية للدراسة:

من خلال الدراسة التحليلية توصلنا إلى مجموعة من نتائج وهي:

- حتى تبلغ السياسة النقدية الأهداف المرجوة لابد من توفير لها ظروف مناسبة وضوابط أساسية لكي تصبح أكثر نجاعة وفعالية.
  - لا يمكن تحقيق أهداف السياسة النقدية دفعة واحدة بل تحديد هدف واحد أو هدفين على أكثر لأنه غالبا ما تكون الأهداف متعارضة مما ينعكس على باقي الأهداف الأخرى وتحقيق آثار غير مرغوبة للسياسة النقدية.
  - بالرجوع إلى الأدوات المستخدمة من قبل بنك الجزائر نجد أن هناك قصور وغياب في تنوع أدوات السياسة النقدية في الجزائر حيث تقوم بدور محدود في سبيل ضبط الكتلة النقدية.
  - إن توفر البنك المركزي الجزائري على الاستقلالية كبيرة يعطي فعالية أكبر للسياسة النقدية، لأنه يكون قادر على رفض أوامر الحكومة التي تراها غير مناسبة.
  - السياسة النقدية في الجزائر لها دور كبير في التحكم في الكتلة النقدية .
  - تتمثل تلك الأصول التي تقابل إصدار النقود من قبل النظام البنكي في الجزائر مقابلات الكتلة النقدية.
  - تستعمل أدوات السياسة النقدية غير تقليدية وقت الأزمات عند عجز أدوات السياسة النقدية التقليدية عن العمل أو فقدانها لفعاليتها، وتعتبر أداة التيسير الكمي آخر الحلول التي يمكن أن تلجأ إليها السلطات النقدية لتجاوز الأزمة، وهي سياسة استثنائية لا يوجد مبررا لاستخدامها في ظروف العادية.
  - إن التمويل غير تقليدي في الجزائر هو حل استثنائي فرضته ظروف مالية صعبة وكان على الحكومة اختياره لتفادي الاستدانة الخارجية.
  - رغم كل الجهود التي تصبوا إلى الخروج من الاقتصاد الريعي إلا أن الاستقرار المالي في جزائر مازال مقرون بتطور أسعار البترول ونخفضها، وضرورة تفعيل بدائل النفط الأمر الذي يقلل من ارتباط الاستقرار المالي بتقلبات هذا الأخير.
  - من أهم الأسباب التي أدت إلى انهيار أسعار النفط في سنة 2014 وهو ظهور الغاز الصخري والذي دخل إلى السوق النفطية.
  - تتضح العلاقة بين السياسة النقدية والاستقرار المالي من خلال تأثير الأدوات المستخدمة من طرف السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المالي، ومنه تأكيد وجود علاقة تكامل بين السياسة النقدية والاستقرار المالي.
- اقتراحات وتوصيات**
- بالنظر إلى النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة فإنه يتم تقديم الاقتراحات والتوصيات التالية:
1. ضرورة إتباع سياسة نقدية أكثر فعالية تقوم على الصرامة والشفافية والدقة في اتخاذ القرار وذلك من خلال إعطاء استقلالية أكبر للسلطة النقدية في اتخاذ قراراتها وتحديد أهدافها.
  2. السعي لتفعيل أدوات السياسة النقدية غير مباشرة (الكمية) وخاصة أداة السوق المفتوحة التي تم تطبيقها مرة واحدة فقط على سبيل التجربة من خلال بناء ثقة أكثر بين مجتمع ونظام المالي في الجزائر .

3. ينبغي على السلطة النقدية تسخير جهودها التحكم في نمو الكتلة النقدية بما يتلاءم ومتطلبات النشاط الاقتصادي، على النحو الذي يساعد على زيادة فعالية السياسة النقدية لبنك الجزائر.
4. لنجاح آلية التمويل غير التقليدية يشترط على الحكومة الجزائرية رفع الناتج الداخلي الخام في مدة زمنية قصيرة لتفادي الوقوع في مشاكل، كون عامل الزمن مهم جدا فكلما كان الوقت قصير وحجم الأموال المطبوعة قليلا كلما كان النجاح كبير والعكس صحيح.
5. من أفضل أن تقوم الحكومة بتحديد سقف للإصدار النقدي في ظل التمويل غير تقليدي.
6. عدم المبالغة في تطبيق سياسة التيسير الكمي لأنه من الصعب جدا تشجيع البنوك ومؤسسات المالية على الاقتراض حتى مع توسع في التسهيلات الكمية.
7. يجب الاستمرار في دراسة تجربة التمويل غير التقليدي في الجزائر بدقة من أجل اتخاذ قرار الاعتماد أو التوقف.
8. يجب تنوع إيرادات الصادرات خارج المحروقات و تخلص من التبعية لقطاع المحروقات ، كون النفط ثروة زائلة و تنوع موارد الدولة حتى تتجنب الصدمات و أزمات الخارجية ، و عمل على دعم القطاعات الإستراتيجية خارج المحروقات .
9. يجيب العمل على تطوير آلية الرقابة و المتابعة للسياسة النقدية التي تساهم بقدر كبير في تحقيق أداء و استقرار مالي جيد.

#### أفاق الدراسة :

- يبقى هذا الموضوع يثير تساؤلا مع مرور الزمن لذا نقترح دراسة الإشكالية التالية :
- أهمية السياسة النقدية و أثارها في تحقيق أداء مالي جيد في الجزائر .
- السياسة النقدية و أثارها على إنعاش الاقتصاد الوطني .
- المفاضلة بين السياسة النقدية و الأداء المالي في ظل سياسة التيسير الكمي .
- أثر التيسير الكمي على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية.



المراجع

الكتب :

- محب خلة توفيق، الاقتصاد النقدي والمصرفي دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2015.
  - حسين بني هاني، اقتصاديات النقود والبنوك والمبادئ والأساسيات دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع ، عمان، 2002.
  - السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، 2010، ص23.
  - عقيل جاسم عبد الله النقود والمصارف، الطبعة الثانية، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999. ص87
  - طاهر فاضل البياتي وميرال روجي سماره النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2013. ص55.
  - محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص32
  - وليد بشيشي وسليم مجلخ ، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية علي الاقتصاد الجزائري، دار الكتاب الجامعي، الإمارات لبنان، 2017، ص55
  - محمد بلوافي، السياسة النقدية في الجزائر، مجلة الاجتهاد الدراسات القانونية و اقتصادية، مركز الجامعي لتلمنغست - الجزائر، العدد 2، 2012.
  - وليد بشيشي وسليم مجلخ ، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية علي الاقتصاد الجزائري، دار الكتاب الجامعي، الإمارات لبنان، 2017.
  - أنس البكري ووليد صافي النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى ، دار البداية، عمان، 2009.
  - 12 زكريا الدوري ويسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية النشر والتوزيع، عمان، 2006.
  - هيل عجمي جميل الجنابي ورمزي ياسين يسع ارسالن النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2009.
  - حسين بني هاني، اقتصاديات النقود والبنوك والمبادئ والأساسيات دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان.
  - . عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسى النقود والمصارف والأسواق المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد النشر والتوزيع، عمان، 2004.
  - رشاد العصار ورياض الحلبي، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
- الرسائل والأطروحات الجامعية :
- بوروشة كريم، دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر (1990-2016)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرياح ورقلة 2018/2019.
  - معيزي قويدر، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2006)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 2007/2008.
  - بهاء الدين طويل دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990-2010)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد المالي، 2015/2016.

- بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر.
- سوسن بركاني، أثر السياسة النقدية للبنك المركزي على التوسع الائتماني للبنوك التجارية والتمويلي للبنوك الإسلامية دراسة قياسية علي عينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2008-2015)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2018/2019. 23.
- مليكة نجاعي، تقييم أداء البنك المركزي الجزائري في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص بنوك ومحاسبة، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2019/2020.
- عبد الله ياسين دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية الساسة النقدية دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2013/2014.
- وجدي جميلة السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2014 ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان، 2015/2016.
- علالو عبد الصمد وبوملاح أسامة، الاتجاهات الحديثة لإدارة السياسة النقدية في ظل الأزمة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص مالية المؤسسة ، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة، 2018/1017. ص26، 27، 28.
- عباش مسعود وبن رابح رضوان السياسة النقدية ودورها في معالجة الاختلالات الاقتصادية في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص علوم تجارية جامعة اكلي محند أولحاج البويرة 2015/2014.
- دحماني رابح، اثر السياسة النقدية في التضخم دراسة اقتصادية خلال القتره (1980-2017)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد كمي، جامعة اكلي محند أولحاج البويرة، 2018/2019.
- خضرة عثمانية وخولة سراج، تداعيات تقلبات أسعار النفط في الاسواق الدولية على السياسة النقدية للجزائر خلال (1990-2014)، مذكرة النيل شهادة الماستر التخصص مالية ونقود، جامعة العربي التبسي تبسة، 2015/2016.
- أحمد لمياء، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد بوضياف المسيلة 2018/2019.
- ريان سعدي، أثر التمويل غير التقليدي على الاقتصاد الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ماستر ، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة العربي بن مهدي أم البواقي، 2018/2019 .
- شويطر جميلة أثر الاستقرار النظام المالي على الوساطة المالية في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، تخصص مالية ونقود، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2017/2016.
- سنوسي خديجة دور السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي حالة الجزائر (2000 2013)، مذكرة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهدي أم البواقي، 2014/2015..

- 34. بن زايد ياسين و بوالقايبة، فاروق فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة دراسة حالة الجزائر (2000-2015)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، 2016/2017.
  - زقلاوي كلتوم و بايشي حنان تقييم فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة ( 2005 2015)، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، تخصص تحليل اقتصادي وحوكمة جامعة أحمد دراية أدرار - الجزائر، 2015/2016.ص36.
  - علوني عمر و زرق سيد أحمد، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر (1990- 2014)، مذكرة لنيل شهادة الماستر التخصص اقتصاد نقدي ومالي جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2015-2016.
  - 37 خلاص أسماء أثر نمو الكتلة النقدية على التضخم في الجزائر دراسة تحليلية وتنبؤية في أفق 2022 مذكرة لنيل شهادة الماستر ، تخصص اقتصاد كمي جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي 2017/2018.
  - 38 فرجاني فاطمة و صبراني محبوبة دور السلطة النقدية في ضبط العرض النقدي في الجزائر في الفترة (2000-2016)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أحمد دراية أدرار، 2017/2018.
  - خيرة مشخار، تداعيات تقلب أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري (2014-2019)، مذكرة لنيل ،شهادة ماستر، تخصص علاقة دولية، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة 2018/2019.
  - مخلوفي عبد العالي، الاقتصاد الجزائري في ظل أزمات أسعار النفط دراسة مقارنة بين أزمتي 1986 و 2014، مذكرة النيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة محمد بوضياف المسلة 2017/2018.
  - أو خالد ليندة وحجاز كاهنة، أثر انهيار أسعار المحروقات على الاقتصاد الجزائر دراسة مقارنة لأزمتي 1986 و 2014 مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص سياسات عامة وإدارة الجماعات المحلية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2015/2016.
  - زيوان سامية تقييم آلية التيسير الكمي بين الدول المتقدمة والنامية بالإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة (2001- 2018)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة العربي بن المهيدي - أم البواقي 2018/2019.
  - محمد العيد شوشاني والعربي خضير سميرة رزوق الأبعاد والانعكاسات الاقتصادية لتطبيق سياسة التيسير الكمي مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة حمة لخضر بالوادي، 2018/2019.
  - علالو عبد الصمد و بوملاح أسامة الاتجاهات الحديثة لإدارة السياسة النقدية في ظل الأزمة الاقتصادية دراسة تجربة التيسير الكمي وأسعر الفائدة السالبة مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة، 2017/2018.
- المجلات:
- عمر عبو وكمال قسول دور السياسة النقدية غير التقليدية في تحفيز الاقتصاد عرض تجارب دولية، -AL- RIYADADA For Business Economics ، المجلد 5، العدد 20، 1 جانفي 2019.
  - صاري علي البنوك المركزية في الدول النامية وقدرتها على الممارسات غير التقليدية، مجلة

- الاقتصاد والمالية، جامعة سوق أهراس - الجزائر، العدد 2، 2016.
- فراح شعبان وحيار عبد الرزاق وبوكزري يمينة أثر سياسة التسيير الكمي على تحقيق استقرار الاقتصاد العالمي إشارة لتجارب دولية مجلة المعارف، جامعة أكلي محند أولحاج بالبوية/جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر، المجلد 15، العدد 1، 2020.
- صاري علي السياسة النقدية غير التقليدية الأدوات والأهداف مجلية الجزائرية للعمولة والسياسات الاقتصادية، جامعة سوق أهراس - الجزائر، العدد 4، 2013
- صوفان العيد وبولحية، الطيب فعالية السياسة النقدية غير التقليدية في تحقيق الاستقرار المالي البنك الفيدرالي الأمريكي (نموذجا)، مجلة الأرصاء للدراسات الاقتصادية والإدارية، جامعة جيجل - الجزائر، العدد الأول، تاريخ استلام 25/10/2018، تاريخ قبول النشر 31/10/2018.
- عمر عبو وكمال قسول دور السياسة النقدية غير التقليدية في تحفيز الاقتصاد عرض تجارب دولية مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال المجلد 5، العدد 1 جامعة الشلف، 2019.
- مباركة ساسي ومداني بن شهرة و اسية شرفي، السياسة النقدية غير التقليدية بين المفهوم ودورها في تحفيز الاقتصاد، مجلة اقتصاد المال و الأعمال، مركز الجامعي نور البشير البيض، المجلد 6، العدد 2 2020.
- سهيلة قطاف، تقييم سلامة الاستقرار المالي للبنك الوطني الجزائري باستعمال نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels مجلة دراسات العدد الاقتصادي، جامعة برج بوعرييج - الجزائر، المجلد 9، العدد 1 جانفي 2018.
- مشتاق محمود السبعواوي وسلام أنور أحمد وبالجين فاتح سليمان الاستقرار المالي في ظل النظام المالي والمصرفي الإسلامي مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كركوك العراق، المجلد 2، العدد 2، 2012.
- فاضل موسى حسن المالكي إسراء نظام الدين حسين الطائي، ضوابط الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية، مجلة الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء، المجلد 5، العدد 10.
- محمد طرشي ونبيل بوفليح دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي، معارف مجلة علمية دولية محكمة، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد 22، جوان 2017.
- آسيا بن داية و أسماء، سفاري الاستقرار المالي في الجزائر بين تطبيق المعايير الدولية والتبعية النفطية، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أم البواقي، المجلد 12، العدد 4 أكتوبر 2020.
- بن معتوق صابر، اختبارات الضغط كأداة لتحقيق الاستقرار المالي دراسة تجربة الأردن، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، جامعة برج بوعرييج - الجزائر، المجلد 6، العدد 2 ديسمبر 2019.
- منال عفان السياسة النقدية المثلى لتحقيق الاستقرار المالي دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري مجلة النهضة جامعة القاهرة المجلد 12، العدد 4 أكتوبر 2015، ص 215.